اللّسانيات

مجلّة محكّمة في علوم اللّسان وتكنولوجيّاته

يصدرها مركز البحث العلميّ والتّقنيّ
لتطوير اللّغة العربيّة - بالجزائر

عدد مزدوج خاصّ بأعمال

الملتقى العلميّ الدوليّ الثامن للقاموسيّة حول

بنية النصّ القاموسيّ

المنعقد بالجزائر

يومي 27 و 28 نوفمبر 2011

العددان : التاسع عشر والعشرون

2014 - 2013

البنية المركّبة
في مداخل المعجم العربيّ

حسن حمزة
مركز البحث في المصطلح والترجمة
مكتب المعجمية والمصطلحية والقاموسية
والترجمة العربية
جامعة ليون 2 - فرنسا

الملخّص

شغلت مسألة ترتيب مداخل المعجم كثيرين من الباحثين في العالم العربي قديما وحديثا، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعجميين العرب القدامى لم يتبعوا منهجا واحدا في ترتيب مداخلهم؛ فللخليل ومن تبعه، على سبيل المثال، منهج قائم على الترتيب الصوتي والصرفي، وعلى تقليب حروف الجذور. ولابن منظور والفيروزابادي ومن تبعهما منهج قائم على ترتيب الجذور اعتمادا على أواخرها لتنظيم الأبواب، وعلى أوائلها لترتيب الفصول، وللزمخشري ومن تبعه منهج قائم على الترتيب اعتمادا على أوائل الجذور. وقد اعتمد المعجميون في العصر الحديث هذا الترتيب وإن كانت قلة منهم تعتمد أوائل الألفاظ لا أوائل الجذور، ولا سيما في المعجم المختص الذي كان بعض الأقدمين قد سبقوهم إليه فيه. غير أن الذين يعتمدون على تصنيف الجذور، وجلّ المعجميين من هذا الصنف، يعتمدون بنية مركبة في ترتيب المداخل، إذ عليهم بعد ترتيب الجذور في مداخل اعتمادا على أوائلها أن يرتبوا الألفاظ المشتقة في داخل الجذر الواحد، وهو أمر ليس باليسير، يسعى هذا البحث إلى الخوض في مسالكه.

Résumé

Le dictionnaire arabe, généralement organisé par racines, doit organiser ses entrées lexicales à l'intérieur de chacune des racines. Le présent texte analyse les différents modes d'organisation de ces entrées : dérivationnel, alphabétique et hybride. Il montre que le classement alphabétique suivi dans certains dictionnaires arabes est, contrairement à toute attente, très complexe et non opérationnel.

Abstract

The Arabic dictionary, organized in general by root, must organize its lexical entries within each of the roots. This paper deals with the different ways of organizing these entries: derivational, alphabetical and hybrid ones. It shows that the alphabetical order pursued by some Arabic dictionaries is, against all expectations, too complex and not operational.

1. بنية المعجم بين البساطة والتركيب

لماذا يعود المستخدِم إلى المعجم ؟ سؤال تتعدد الإجابات عنه؛ فقد يعود الباحث إليه عموما لفهم معنى كلمة جديدة، أو كلمة لم يعرفْها على وجهها، أو هو مترجِّحٌ بين احتمالاتها، فيعنيه أوَّلَ ما يعنيه حدُّ اللفظ، أو حدوده، ومختلف المعاني التي يحيل إليها، والأمثلة والسياقات التي يرِدُ فيها. ولكنه قد يبحث في المعجم لأسباب أخرى منها معرفة المقولة التي ينتمي اللفظُ إليها، أو معرفةُ نوعِه، أو جمعه، أو هجائه، أو غير هذا وذاك، فليس ما ذكرْنا إلا غيضاً من فيض.

بيد أنّه لا بدّ له، مهما كان الهدف الذي يسعى إليه، من معرفة الطريقة التي ينبغي عليه اتباعها في البحث للوصول إلى مبتغاه؛ فليس المعجم كتابا يُقرأُ كسائر الكتب من أوله إلى آخره، وإنما يُبحث فيه عن لفظ بعينه ينبغي الوصول إليه بسرعة كبيرة. فإن كان لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس، بل إن كان يحتاج إلى دقائق للوصول إليه فلا غرابةَ في أنْ يزهدَ المستخدمُ فيه، ويرغبَ عنه. ولهذا، فليس المهم في المعجم قيمةُ ما فيه فحسب، بل المهم أيضا سهولةُ الوصول إلى ما فيه. ولهذا تكتسي مسألة ترتيب المداخل أهمية قصوى في العمل المعجمي. وكان ابن منظور قد أشار إلى شيء من هذا حين عاب على "تهذيب اللغة" للأزهري وعلى "المُحْكَم" لابن سِيدَه سوءَ الوضع مع أنهما "من أمّهات كتب اللغة على التحقيق"؛ "غير أنَّ كلاً منهما مطلبٌ عسِرُ المهلك، ومنهلٌ وعْرُ المسلَك، وكأنَّ واضعَه شرعَ للناس موردا عذباً وجلاهم عنه، وارتادَ لهم مرعىً مرْبعاً ومنعهم منه [...] فضاعَ المطلوبُ فأهملَ الناسُ أمرَهما، وانصرفوا عنهما، وكادت البلاد لعدم الاقبال عليهما أن تخلوَ منهما. وليس لذلك سببٌ إلا سوءُ الترتيب، وتخليطُ التفصيل والتبويب" (لسان العرب، ص7).

لا يعنينا في مقالتنا هذه كلُّ ما يمكن أنْ يدخل في باب التفصيل والتبويب اللذَين أشار إليهما ابنُ منظور، وإنما يعنينا مسألة واحدة هي مسألةُ تبويب مداخل المعجم، والنظرُ في بنيته التي يمكن تقسيمها إلى قسمين كبيرين هما: البنية البسيطة، والبنية المركبة.

1.1. البنية البسيطة

نعني بالبنية البسيطة أنْ تكون مداخلُ المعجم مبنية على تبويب مفردات اللغة وألفاظِها، فتكون الكلماتُ التي هي غاية الباحث في المعجم قوامَ التصنيف فيه. يعني هذا الأمرُ أنْ يكون المعجمُ مرتَّباً على أساس ترتيب وحداته المعجمية في ما بينها، سواءٌ أكانت الوحدةُ المعجميةُ كلمةً مفردةً واحدة، أو مركَّبةً من عدد من الكلمات المفردة.

في البنية البسيطة تكون مفرداتُ اللغة المداخلَ التي يُبنى عليها المعجم كما هو الحال في المعاجم العامة الفرنسية والانكليزية مما هو معروف مشهور فلا يحتاج للإفاضة فيه. وإنما مثَّلنا لهذا النمط بالمعاجم الفرنسية والانكليزية لأن للعربية شأنا آخَر أكثرَ تعقيدا مما يحتاج إلى زيادة بيان.

في التراث العربي معاجمُ كثيرة تعتمد البنية البسيطة في مداخلها. غير أنها جميعا معاجمُ متخصصة تُعنى بالمصطلحات؛ فكتاب "التعريفات" للشريف الجرجاني علي بن محمد الحسيني (816 هـ/ 1413 م) على سبيل المثال، مرتَّب على ترتيب حروف الهجاء. يقول الجرجاني في مقدمة معجمه : "وبعد؛ فهذه تعريفاتٌ جمعتُها، واصطلاحاتٌ أخذتُها من كتب القوم، ورتَّبتُها على حروف الهجاء من الألِف والباء إلى الياء[1] تسهيلا تناولها للطالبين، وتيسيرا تعاطيها للراغبين" (ص 4)، ويقول أيوب بن موسى الكفوي (1094 هـ/ 1683 م) في "الكلِّيّات" إنه رتبه "على ترتيب كتب اللغات" (ص 4)، ويعني بكتب اللغات كتب المصطلحات، لأن "اللغة" في استعمال العرب تعني -في ما تعني- اللفظ المفرد[2]، و"كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي المتوفى في القرن الثاني عشر للهجرة رُتِّبت مصطلحاته "على ترتيب حروف التهجي كي يسهل استخراجُها لكل أحد" (ص 1)، وفي مقدمة "دستور العلماء" لعبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري المتوفى في أواخر القرن الثاني عشر للهجرة: "جعلتُ الحرف الأول مع الثاني بابا ليسهلَ الوصولُ إلى مقصورات المقاصد من الأبواب" (موسوعة مصطلحات جامع العلوم، ص 3).

كان هذا الترتيب الألفبائي شائعا عند العرب إذن في تراثهم. غير أنه كان مقصوراً على المعجم المختص دون غيره، كمعاجم المصطلحات التي ذكرناها، أو كبعض المعاجم الخاصة مثل "المعرَّب من الكلام الأعجمي" للجواليقي المتوفى عام 540 للهجرة؛ فقد ذكر في كتابه ما يقرب من 730 كلمة أعجمية رتَّبها بحسب الحرف الأول من الكلمة في ستة وعشرين باباً[3]، من "باب الهمزة التي تسمى الألِف" إلى "باب الياء"، وعلَّلَ هذا الترتيب بسهولة الوصول إلى اللفظ الأعجمي المطلوب:"وقد رتَّبْنا هذا الكتاب على حروف المعجم ليسهُلَ مَرامُه، ويَكْمُلَ نظامُه" (ص 101). غير أنه ينثرُ فيه كلمات الباب الواحد دون اهتمام بالحرف الثاني من حروف الكلمة وما يليه؛ فـ (التُّنُّور) يتبعه (التَّأْمور)، فـ (التَّوْر)، فـ (التَّخْريص) ....

أما المعجم العام فكان في كل مراحل التراث اللغوي العربي مبنياً على الجذور -وهو ما نراه في حديثنا عن البنية المركَّبة في الفقرة التالية- ولم يتَّبَع فيه هذا الترتيب الألفبائي إلا في العصر الحديث. يقول عبد الغني أبو العزم: "لقد جاءت أولُ تجربة في هذا الصدد على يد عبد الكافي نامق في بداية القرن العشرين عندما أنجز الجزء الأول من معجم تحت عنوان "الحضارة""[4]. وعلى هذا يمكن القول إنَّ ترتيب المعجم العام في العربية على حروف الهجاء لم يبدأ إلا في العصر الحديث، وربما كان ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين. يعزز أبو العزم نفسه هذا الرأي حين يقول متابِعاً: "وكان ينبغي انتظار نصف قرن [أي بعد تجربة عبد الكافي نامق في أول القرن العشرين] عندما بدأ عددٌ من اللغويين المهتمين بالمعجم يفكرون جديا بضرورة اعتماد ترتيب مداخل المعجم وفقَ نُطق الكلمات، وهو ما حاول[5] تطبيقه شيخ اللغويين والمعجماتيين عبد الله العلايلي في معجمه المرجِع 1963". وقد تبلورت هذه التجربة في معجم الرائد لجبران مسعود 1964، ثم "توالت بعد ذلك تجاربُ في هذا السياق منها المعجم العربي الحديث لخليل الجر 1967، والمنجد الأبجدي 1967، والمجند الإعدادي 1974، والقاموس الجديد للطلاب 1974، والقاموس المدرسي 1984" (معجم الغني الزاهر، المقدمة، ص ص 15-14). ولنا في ما يلي من البحث عودةٌ إلى هذا الترتيب لمناقشته.

2.1. البنية المركبة

رأينا في الفصل السابق أن بنية بعض المعاجم العربية المختصة القديمة، وبعض المعاجم العربية العامة الحديثة يمكن أن يندرج في باب ما سميناه بالبنية البسيطة. غير أنَّ المعجم العربي العام لا يسير في هذا الاتجاه؛ فمعاجمُ العربية من أيام الخليل بن أحمد في كتاب العين في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، إلى المعجم العربي الأساسي الصادر عام 1999، أو المنجد في اللغة العربية المعاصرة الذي صدرت طبعته الأولى عام 2000، تعتمد بنية مركَّبة في مداخلها، بل قد تعتمد بنية ذات تركيب مزدوج تختلف اختلافاً بيِّناً عن التركيب البسيط الذي وصفناه في الفصل السابق.

علّة التركيب في هذه البنية أنَّ مداخل المعجم قائمة على الجذور، أي على ما يمكن أنْ يُعدَّ المادة الأصلية للكلمة، لا على الكلمة ذاتها. ومعلومٌ أنَّ الجذر ليس كلمة من كلمات اللغة، لأنه مبني على عدد من الحروف الصوامت ليس غير. ولا بد في الكلمة من صوامت وصوائت. أما مفردات اللغة التي هي بغية الطالب فلا يُبحَثُ عنها في مداخل المعجم، بل يبحَث عن كل مجموعة منها تحت الجذر الذي تنتمي هذه المجموعة إليه. وعلى هذا يمكن أنْ ينقسم المعجم إلى أبواب بعدد حروف العربية، كلُّ بابٍ منها مبني على حرف من حروف الجذر -هو الحرف الأخير منه كما في "لسان العرب" و"القاموس المحيط"، أو الحرف الأول كما في "أساس البلاغة" للزمخشري، وفي جميع المعاجم العربية الحديثة المبنية على الجذور-[6]، ثم ينقسم كل باب في "لسان العرب" وفي "القاموس المحيط" إلى عدد من الفصول بعدد حروف العربية، يُبنى كلُّ فصلٍ منها على الحرف الأول من حروف الجذر. أما "أساس البلاغة" والمعاجم العربية الحديثة التي حذتْ حذوَه فترتِّب مادة كلِّ بابٍ على أساس ترتيب الحرف الثاني فما يليه من حروف الجذر.

بيد أنَّ هذا الوصفَ لا يقدِّم ترتيب كلمات المعجم، بل ترتيب الجذور في مداخل؛ فعلى الباحث عن كلمة إذن في هذه المعاجم أنْ يبحث أولا عن مدخل

الجذر الذي تنتسب الكلمة إليه في الباب والفصل المخصَّصَين له، فإذا حصَّلَ الجذرَ في موضعه من الترتيب المعتمَد في المعجم، بحث تحته عن الكلمة من بين مجموع الكلمات الأخرى المشتقة منه. وعلى هذا تكون البنية مركبة من طبقتين: الأولى طبقة الجذور التي تُرَتَّبُ مداخل المعجم على أساسها، والثانية طبقة مفردات اللغة المنضوية تحت كل واحد من هذه الجذور. بل قد تكون البنية أكثر تعقيدا في بعض المعاجم كما هو حال معجم "العين" للخليل بن أحمد، إذ هي بنية ثلاثية الطبقات: يُبحث في الطبقة الأولى عن مجمل التقاليب التي يندرج فيها كل واحد من الجذور، وهي اثنتان في الثنائي -أي في الجذر الثنائي المضاعف- وستة في الجذر الثلاثي، وأربعة وعشرون في الجذر الرباعي، ومائة وعشرون تقليبا في الجذر الخماسي. ثم يُبحث عن الجذر في داخل التقاليب، ثم يبحث عن الكلمة في داخل الجذر[7].

لا ريب في أنَّ بنيةً كهذه البنية التي في كتاب "العين" بالغة التعقيد[8]، ولهذا تخلى المعجميون العرب عنها منذ زمان بعيد، ولم يعد في المعاجم العربية الحديثة التي تعتمد على الجذور في تصنيف مداخلها إلا طبقتان: طبقة الجذور المرتبة بحسب أوائلها، ثم طبقة المفردات التي تنتمي إلى الجذر وتندرج تحته؛ فعلى مستخدم المعجم للنظر في كلمة (المحكمة) على سبيل المثال، أنْ ينظر إلى الطبقة الأولى من هذه البنية المركَّبة، أي أنْ يبحث عن موقع الجذر (ح ك م) الذي تنضوي هذه المفردات تحته، وهو في باب الحاء يليها الكاف والميم، فإذا انتهى من هذه الطبقة انتقل إلى النظر في الطبقة الثانية وهي موقع هذه الكلمات من بعضها البعض، ومن غيرها من الكلمات التي تنتمي إلى نفس الجذر مثل (استحكم)، و(محكوم)، و(حكيم) و(حاكم) و(حكومة) وغيرها.

لا يحل ترتيب مداخل المعجم اعتمادا على الجذور إلا الطبقة الأولى، أو المستوى الأول من مستويات المدخل في البنية المركبة، إذ لا بد من أنْ ينحلَّ المدخل الأول - وهو الجذر- إلى مجموعة أخرى من المداخل المنضوية تحته،

وهي المفردات التي تنتمي إلى هذا الجذر للوصول إلى المفردة التي في البنية البسيطة. ولا بد إذن من أنْ يُعتمَد في داخل جذر (ح ك م) ترتيبٌ مُعيَّن لمفرداتِ (حاكِم) و(محكوم) و(حكيم) و(حاكَم) و(استحكم) و(محكمة) وغيرها من مشتقات (ح ك م) إن أُريد لها أنْ لا تُنثر نثرا في داخله، حتى لا يُضطر مستخدم المعجم إلى قراءة ما تحت الجذر بأكمله طمعا بالوصول إلى اللفظ الذي يبحث عنه. ولك أنْ تتصوَّر مشقة البحث عن اللفظ في معجم كبير تطول المداخل فيه وتستغرق صفحات كثيرة، وأنْ تتصور خيبة الأمل حين لا يكون للفظُ المرتجى مكانٌ في المعجم، فيعود المستخدم صفر اليدين بعد أنْ كان يمني النفس بالعثور على ما كان يبحث عنه.

لا تعتمد المعاجم العربية القديمة، ولا المعاجم العربية الحديثة المبنية على الجذور منهجا واحدا في ترتيب المفردات تحت الجذر. ولن تجد معجمين اثنين في كل ما أنتجه العرب من معاجم يصنفان المفردات تصنيفا واحدا في داخل الجذر. بيد أننا يمكن أن نتبيَّن ثلاثة اتجاهات :

- اتجاه قائم على الاشتقاق، تُرتَّب فيه الجذور في مرحلة أولى، ثم تُرتَّب الألفاظ تحت كل واحد من هذه الجذور ترتيبا يراعي اشتقاقها بوجه من الوجوه. ولا ريب في أنَّ ترتيب هذه الألفاظ تحت الجذر يختلف بين معجم وآخَر.
- اتجاه قائم على الترتيب الألفبائي لمفردات الجذر الواحد؛ فهو يعود إذن إلى ما رأيناه من الترتيب الألفبائي في البنية البسيطة للمعجم، ولكنه لا يرتِّب مفردات المعجم جميعا على هذا الأساس، وإنما يرتِّب مفردات كل جذر على حدة.
- اتجاه قائم على المزج بين الاتجاهين السابقين يأخذ من الترتيب الاشتقاقي بطرف، ومن الاتجاه الألفبائي بطرف.

وسوف نخصص القسم التالي من المقالة لهذه الاتجاهات.

2. الترتيب الاشتقاقي

يعود ترتيب الألفاظ ترتيباً اشتقاقيا إلى الاعتقاد بوجود علاقة معنوية بين ألفاظ الجذر الواحد. وتفرِضُ هذه العلاقةُ تصنيف ألفاظ اللغة في أُسَرٍ اعتماداً على مبادئ التصريف؛ فلا يقوم الرباط الذي يصل بين هذا اللفظ وذاك في الجذر الواحد قائماً على موقع الحرف في ترتيب ألفبائي اعتباطي، بل على صلة رحم بين اللفظ وأخيه. غير أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه الصلة لا تسمح بترتيب واحد لا يتخلَّف لمفردات اللغة تحت كل جذر؛ فلئن كان المستوى الأول القائم على تصنيف الجذور في البنية المركبة تصنيفا يمكن أنْ يتميز بالصرامة، ويمكن أن يكون موضع اتفاق بين صُناع المعاجم جميعا من جهة، وبين صناع المعاجم والمستخدمين من جهة أخرى لأنَّ معرفة الجذر تسمح بمعرفة مكانه في المعجم دون أي لبس، فإن المستوى الثاني منه، أي المستوى الذي تُصنَّف فيه المفردات في داخل الجذر لا يسمحُ بمثل هذه الصرامة، بل يظل موضع اجتهاد يختلف بين هذا المعجم وذاك. سببُ هذا الاختلاف بين المستويَين أنَّ تصنيف الجذور في مداخل ليس مبنياً على الاشتقاق كما قد يُتوهم لأول وهلة، وإنما هو تصنيف مبني على ترتيب صوتي عند الخليل، وعلى ترتيب ألفبائي عند غيره من القدماء من أمثال ابن منظور والفيروزابادي، وفي المعاجم الحديثة كالوسيط والأساسي والمنجد وغيرها؛ فليست العلاقةُ بين الجذر والجذر الذي يسبقه أو الجذر الذي يليه علاقةُ نَسَب واشتقاق، وإنما هي العلاقة بين الحرف والذي يسبقه أو يليه في ترتيب ألفبائي ليست له أدنى علاقة بالاشتقاق. ولهذا كان ترتيب الجذور ترتيباً مُحْكَماً لا خلاف فيه.

ليست مشكلة اختلاف التصنيف الجذري إذن حين يُنظر إليه من الناحية المعجمية البحتة قائمة في مستواه الأول، أي في ترتيب الجذور، بل في مستواه الثاني، أي في ترتيب الألفاظ المختلفة المشتقة من جذر واحد. وفي هذا المستوى الثاني تحديدا يكمن الخلاف بين المعاجم التي تعتمد البنية المركبة في ترتيب مداخلها. أما المداخل، أي الجذور، فهي واحدة بشكل عام. فإن كان ثمة خلاف، فإنه خلاف في لفظٍ لا يُعرف جذره، أو في لفظ دخيل لا ينتمي إلى الجذور.

لا تسمح هذه المقالة بتناول طرائق المعاجم العربية في ترتيب الألفاظ تحت الجذر الواحد لتعددها وعدم انضباطها دائما. بيد أنه لا بد من التمييز بين المعاجم القديمة والمعاجم الحديثة في هذه المسألة :

- أما المعاجم القديمة فلا تُقدَّم فيها المفردات دائما في مداخل مستقلة تحت الجذر الواحد، بل يتداخل بعض المفردات بالبعض الآخر، وقد تردُ المفردة في موضع ثم يعاد إليها في موضع آخر حتى ليصعُبُ أحيانا تحديدُ مدخل المفردة، ومعرفةُ ترتيبها بالنظر إلى غيرها من مفردات الجذر الواحد، بل قد يجوز القول أحيانا إنَّ الجذر قد يبدو كالمدخل الواحد الذي لا مداخلَ تحته، حتى لكأنَّ البنية المركبة التي تحدثنا عنها في هذه المعاجم بنية بسيطة أيضاً، لا تختلف عن البنية البسيطة القائمة على ترتيب المفردات سوى في أن مدخلَ هذه كلمةٌ، ومدخلَ تلك جذرٌ، فيتعيَّن على مستخدم المعجم الباحث عن كلمة أنْ يعود إلى ما تحت الجذر بأكمله.

لو أخذنا مادة (ح ك م) في لسان العرب على سبيل المثال لوجدنا صعوبة كبرى في تصنيف المفردات تحت هذا الجذر؛ فهو يبدأ المادة على الشكل التالي: "الله سبحانه وتعالى أحكمُ الحاكمين، وهو الحكيمُ له الحُكمُ، سبحانه وتعالى. قال الليث: الحكَمُ اللهُ تعالى. الأزهري: من صفات الله الحكَمُ والحكيمُ والحاكم، ومعاني هذه الأسماء متقاربة، والله أعلم بما أراد بها، وعلينا الإيمانُ بأنها من أسمائه. ابن الأثير: في أسماء الله تعالى الحَكَمُ والحكيمُ وهما بمعنى الحاكم، وهو القاضي، فهو فعيل بمعنى فاعل، أو هو الذي يُحْكِمُ الأشياء ويتقنها، فهو فعيل بمعنى مُفْعِل، وقيل: الحكيم ذو الحكمة، والحِكْمةُ عبارةٌ عن أفضل الأشياء بأفضل العلوم. ويقال لِمَن يُحسِن دقائق الصناعات ويُتقنها: حكيم. والحكيم يجوز أنْ يكون بمعنى الحاكم مثل قدير بمعنى قادر، وعليم بمعنى عالِم. الجوهري: الحُكمُ الحِكمةُ من العلم، والحكيم العالِم وصاحب الحِكمة. وقد حَكُم أي صار حكيما؛ قال النمر بن تولب :

وأَبْغِضْ بغيضَك بُغضاً رويداً إذا أنـتَ حاولتَ أنْ تَحْكُما

أي إذا حاولتَ أنْ تكون حكيما. والحُكمُ العِلمُ والفقه [...]"

ترى في هذا المقطع كيف ينتقل بين مفردات الحُكْم والحِكمة والحكيم والحاكم التي تتدرج في داخل مادة (ح ك م) دون أن تستطيع أنْ تحدِّد بالضبط ترتيب هذه المفردات في ما بينها. وعلة هذا التداخل في الترتيب أن المعجم يجعل الجذر كالمدخل المعجمي الواحد، ومفرداته تنويعات في داخل هذه الوحدة.

وأما المعاجم الحديثة فإنها تجعل لكل لفظ مدخلا مستقلا قائما بذاته تحت الجذر، بل قد تعزز هذا الاستقلال باستخدام رموز خطية معينة كوضع الكلمة المدخل بين معقوفين -كما في "المنجد في اللغة والأدب والعلوم" (1956 م)، أو برسمها بلون مداد مختلف- كما في "المنجد في اللغة العربية المعاصرة" (2000 م)، أو بالعودة بكل كلمة مدخلٍ إلى أول السطر -كما في "المعجم الوسيط"، و"المعجم العربي الأساسي"، ومعجم "لغة العرب"، أو بتشديد سواد حروف الكلمة المدخل، أو باستخدام مجموعة من هذه الوسائل في وقت واحد.

كان شيء من هذا الفصل بين المفردات قد بدأ مع الفيروزابادي (817 هـ) في "القاموس المحيط"، إذ ترى ميلا إلى شرح اللفظ والانتقال إلى غيره دون العودة إليه مرة ثانية. وربما كان الاختصار ومحاولة ضبط العمل المعجمي من الأسباب الباعثة على سلوك هذا المسلك عنده وعند الفيومي قبله (771 هـ) في "المصباح المنير". وأنت تلمح شيئا من هذا في المادة التي قدمناها في اللسان.

يقول الفيومي في مادة (ح ك م): "الحُكم: القضاء، وأصله المنع. يقال: حكمتُ عليه بكذا إذا منعته من خلافه، فلم يقدر على الخروج من ذلك، وحكمتُ بين القوم: فصلتُ بينهم فأنا حاكم. وحَكَم بفتحتين، والجمع حُكّام، ويجوز بالواو والنون. والحَكَمةُ وِزان قَصَبة للدابة، سُمِّيت بذلك لأنها تُذلِّلُها لراكبها حتى تمنعها الجماحَ ونحوه ومنه اشتقاق الحكمة لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأرذال. وحَكَّمْتُ الرجلَ بالتشديد: فوَّضْتُ الحُكمَ إليه. وتَحَكَّم في كذا: فعل ما رآه. وأَحْكَمْتُ الشيءَ بالألِف : اتقنتهُ فاستحكَم هو صار كذلك".

ويقول صاحب "القاموس المحيط" في المادة نفسها : "الحُكمُ بالضم: القضاء، ج أحكام. وقد حَكَم عليه بالأمر حُكماً وحكومة، وبينهم كذلك. والحاكِم منفِّذُ الحُكم كالحَكَم محرَّكة ج حُكّام. وحاكَمَه إلى الحاكم: دعاه وخاصَمَه. وحكَّمَه في الأمر تحكيما : أمرَه أنْ يحكُم فاحْتكَم. وتحكَّم: جاز فيه حُكمُه. والاسمُ الأُحكومة والحكومة. وتحكُّمُ الحَرورية : قولُهم : لا حُكمَ إلا لله. والحَكَمان محرَّكة: أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، وحُكامُ العرب في الجاهلية [...]. والحِكمةُ بالكسر : العدل والعِلم والحِلم والنبوة والقرآن والانجيل. وأحكمَه: أتقنه [...]".

لا تقدم المعاجم العربية القديمة المبنية على ترتيب اشتقاقي تصنيفا موحدا محددا للكلمات تحت الجذر الواحد، وهي لا تزعم ذلك؛ فيصعب على الباحث أنْ يستخرج منهجا مضبوطا يسير عليه المعجم في ترتيب كلمات مداخله من أولها إلى آخرها، فلا يتخلَّف.

بيد أنَّ صُنّاع المعاجم الثنائية من المستعربين الذين ينطلقون من العربية إلى لغاتهم حاولوا أنْ يقوموا بترتيب المادة العربية ترتيبا يكون أكثر دقة وضبطا. ويمكن أنْ نمثِّل لمحاولاتهم بما يعتمده أحد هذه المعاجم الحديثة، وهو معجم "السبيل" العربي الفرنسي لدانيال ريغ؛ فقد احتفظ بالترتيب الاشتقاقي المعهود الذي "يحافظ على هوية الكلمة العربية، هويتها المادية والمعنوية، عن طريق إدماجها في العائلة اللغوية التي تنتمي إليها"، ولكنه طوَّره في اتجاه ما يسميه بـ"التحديد الدينامي للمفردات" القائم على أنْ تأخذ كل كلمة "مكانها بموجب درجة اشتقاقها ضمن الأصل المادي -المعنوي الذي يحدده كل أصل من أصول هذه العائلات" (ص 11).

ما يهمّنا هنا هو الحديث عن درجة الاشتقاق، إذ رُتِّبت المداخل حسب الترتيب الجذري الموروث. غير أنَّ الجديد هو ترتيب الكلمات تحت الجذر ترتيبا يعتمد على درجة الاشتقاق. ويعتمد هذا الترتيب على ما كان تواضعَ المستشرقون، أو المستعربون، عليه من ترتيب الأفعال المزيدة، إذ يأتي الفعل

المجرد في البداية، ثم يأتي وزن (فعَّل) ثانياً، و(فاعَلَ) ثالثا، و(أفْعَل) رابعا، وهكذا إلى آخر أوزان الأفعال. وأنت تجد هذا الترتيب في معجم كازيميرسكي العربي-الفرنسي الصادر منذ أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان، عام 1860، بل ربما يكون هذا الترتيب للأفعال المزيدة أبعد في الزمان. ثم توضع مشتقاتُ كل فعلٍ بإزائه فيأتي بعد الفعل المجرد (حَكَمَ) ألفاظ (حُكْم) و(حِكمة) و(حكومة)، و(حاكم) و(حكيم) و(محكوم) و(محكمة)، ثم تأتي بعد الأفعال المزيدة مشتقاتها واحدا واحدا بالترتيب، فيأتي (التحكيم) بعد المزيد المرقَّم ثانيا (حكَّمَ)، و(المحاكَمة) بعد المزيد المرقَّم ثالثا (حاكَمَ)، و(الإحكام) و(المُحْكَم) بعد المزيد المرقَّم رابعا (أحْكَمَ)، وهكذا دواليك حتى تنتهي ألفاظ كل جذر.

ميزة هذا الترتيب أنه يحتفظ بأصل المادة، وبأنه -فضلا عن ذلك- يرتِّب الأفعال ترتيبا ثابتاً ويجعل كلَّ مشتق بإزاء الفعل الذي أُخذ منه. غير أنه بالطبع، لا يمكن أنْ يشرح لماذا جاء (الحُكم) و(الحِكمة) و(الحكومة) و(الحاكِم) و(الحكيم) و(المحكوم) و(المحكمة) على هذا الترتيب دون سواه؛ يمكن أنْ يقال بالطبع إنَّ المصدر أوَّلُ، واسُم الفاعلِ ثانٍ، واسمُ المفعول ثالث، واسم المكان والزمان رابع. غير أنَّ هذا الترتيب يصعُبُ الامساك به لكثرة المشتقات، وكثرة مصادر الفعل الواحد، وكثرة أسماء المصادر التي لا بد فيها من نوع من التحكم.

رغم ما عرفته المعاجم العربية الحديثة المبنية على الجذور من تبسيط في عرضها للمفردات في مداخل مستقلة وبلون مداد مختلف في بعض الأحيان، فإنه ما يزال فيها صعوبتان تغريان عددا من صُنّاع المعاجم بالفرار إلى البنية البسيطة التي رأيناها في الفصل الأول من هذه المقالة :

- الصعوبة الأولى قائمة في المستوى الأول من البنية المركبة، وهي صعوبة اكتشاف الجذر الذي تنتمي المفردة إليه؛ إذ لا بدَّ قبل البحث عن الكلمة من معرفة الجذر الذي تُصَنَّفُ تحته. غير أنَّ كثيراً من كلمات العربية أصابها تغيير في أصواتها بالحذف والقلب والإبدال، فلم يعد من اليسير الوصولُ إلى هيأتها الأولى لاستخراج الجذر منها، ولم يعدْ كثيرون من مستخدمي

المعجم قادرين على الوصول إليها. ويعني هذا أنَّ على مستخدم المعجم أنْ يكون عارفاً باللغة قبل أنْ يستطيع البحث عن كلمة ما في معجمها. وفضلا عن ذلك فإنَّ ما دخلَ العربية من اللغات الأجنبية ولم يعرَّب على مناهج العرب في كلامها، فلا جذر له، فلا يمكن البحث عنه إذن تحت جذر يكون أصلا له في الاشتقاق. وقد اضطر أصحاب المعاجم قديماً إلى ابتداع جذور وهمية لبعض الكلمات القادمة إلى العربية من غيرها من اللغات ليستطيعوا تصنيفها في معجم قائم على الجذور.

- أما الصّعوبة الثانية فقائمة في المستوى الثاني من البنية المركبة، وهي صعوبة تصنيف الكلمات داخل الجذر الذي تنتمي إليه كما رأيناه في (حُكم) و(حاكم) و(حكيم) و(حِكمة) و(حكومة) وغيرها؛ فهبْ أنك عرفتَ أنَّ "القيمة" داخلة في جذر (ق و م)، فأين تصنَّف هذه الكلمة في داخل الجذر بالنظر إلى الكلمات الأخرى التي تنتمي إلى الجذر نفسه كألفاظ : قام، وقائم، وقيامة، وقَيّوم، وغيرها ؟

3. الترتيب الألفبائي

1.3. في علة الترتيب وأصله

لترتيب المداخل ترتيبا ألفبائيا فضيلةٌ لا يمكن نكرانها: إنها سهولةُ البحث، وقدرة مستخدم المعجم على الوصول إلى مبتغاه بأقصر الطرق. أما ما وراء ذلك فليس لهذا الترتيب من مزية، لأنه ترتيب كسول لا يتطلب جهدا، ولا يكشف عن علاقة بين الألفاظ المتتالية؛ فتَتابعُ المداخلِ محكوم بتتابُعِ حروفِ اللفظ ليس غير؛ لا يدل على اشتقاق، ولا يدل على معنى، ولا يجمع بين الألفاظ المتتالية فيه أي نظام صرّفي أو معنوي. ولا ريب في أنَّ هذا النوع من الترتيب إذا ما قوبل بالنحو والصرف اللذين يعتمدان على نظام مُحْكم يغري باعتبار مفردات اللغة وحداتٍ متفرقة لا نظامَ فيها، ويُغري باعتبار الكتاب الذي يجمعها، أي المعجم، مجرد قائمة "من الوحدات المعجمية غير منتظم داخلياً"(9).

بيد أنَّ سهولةَ الوصول إلى المدخل المنشود تشفعُ لهذا الترتيب في اللغات الأجنبية، وتغطي عوراته، وتدفع إلى اعتماده؛ إذ لا خيرَ في معجم مترابط متناسق حين لا يستطيع المستخدمُ الوصولَ فيه إلى ما يريد، أو حين يحتاج بلوغُ الهدفِ فيه إلى جهد كبير(10).

في زعْمنا أنَّ سهولةُ الترتيب الألفبائي في اللغات الأجنبية -لا في العربية- هي التي أغرَتْ بعضَ صُناع المعاجم العربية الحديثة بسلوك هذا المسلك في العربية؛ فالمعاجم الأوروبية التي يعرفونها نموذجُهم في تيسير سُبُل العربية، وفي الوصول إلى الناشئة وإلى غير الناشئة. وهم، على أي حال، لا يُخفون عموما هذا الإغراء، وإنْ تلطَّفوا في عرضه في أثناء تدبُّر الحجج لاختيار هذا المنهج في التيسير.

يقول "المنجد الأبجدي" الصادر عن دار المشرق في مقدمته : "وهذه اليوم خطوة جديدة في خدمة الناشئة، يضافُ فيها "المنجد الأبجدي" إلى "منجد الطلاب" مستفيدا من أسلوب التبويب الأبجدي الكامل، على غرار ما نراه في المعاجم الأجنبية".

حتى الشيخ عبد اللّه العلايلي الذي يبدو أنه هو الذي فتح الباب أمام غيره من صُنَّاع المعاجم لاتّباع الترتيب الألفبائي لا يرى مناصاً من الإحالة على المعجم الأوروبي في هذا الترتيب. يقول في مقدمة معجمه إنه يحذو حذو بعض المعاجم العربية المختصة المرتبة ترتيبا ألفبائيا ككتاب "التعريفات" للجرجاني، وكتاب "الكلِّيَّات" للكفوي. ولكنه لا يجد بدا في نهاية المطاف من التسليم بأنه يتابع ما في المعجم الأجنبي. وليست عودته إلى المعاجم العربية القديمة التي تعتمد الترتيب الأبجدي في مداخلها سوى ذريعة لتقليد منهج آخَر. يقول العلايلي في شرح خطة "المرجع" :

"ذِكْرُ المصطلح في موضعه من النطق متبعاً في هذا طريقة أرباب العلوم في معاجمهم، كالكليات "للكفوي"، والتعريفات "للجرجاني"، ومَن لافَّهُم ودرَجَ على سُنَّتهم كصاحبَيَ "دستور العلماء" و"كشاف الفنون"..أو قُلْ: الطريقة الفرنجية في الترتيب".

غير أننا لا نريد أنْ نغمط العلايلي حقَّه، وهو مَن هو في معرفة العربية وطبيعتها؛ فقد تفطَّن إلى أنَّ المعاجم العربية القديمة التي ذَكَر اعتمادها الترتيب الأبجدي للفظ إنما هي لـ "أرباب العلوم"، فهي إذن معاجم مختصة بالمصطلحات، وليست من قبيل المعجم العام. ولهذا فإنه لا يلبث أنْ يصرِّح بأنه لا يعتمد الترتيب الألفبائي اعتمادا كاملا في جميع مداخله، وهو ما سوف نراه في الفصل التالي.

في العربية إذن جدلٌ حول مسألة ترتيب المداخل: أيُعتمد الترتيب القديم الموروث القائم على الجذور - وهو ما يزال معتمداً في معظم الأحيان - أم يستعاض عنه بالترتيب الألفبائي على غرار المعاجم الأجنبية، وهو ما بدأ باعتماده عددٌ من معاجم العربية في العصر الحديث ؟

رأيتَ في ما سبق كيف يتدبّرُ العلايلي الأعذار لاعتماد الترتيب الأبجدي، وحجته فيه أنَّ "أرباب العلوم في معاجمهم" قد سلكوا هذا المسلك في تصنيف مصطلحاتهم، فهو يجاريهم في تصنيف المشتقات دون غيرها من مفردات اللغة.

أما المنجد الأبجدي فيمضي إلى أبعدَ من هذا في الاعتذار عن الخروج على المألوف في التراث، فيقول:

"ولم يَخْفَ علينا ما قد يلقى هذا الخروج على المألوف من شديد المقاومة عند البعض، فما اقدمْنا عليه إلا بعد تردُّدٍ طويل. ومما شجعَنا على السير قُدُماً ما طالعْناه من تصريحات لشخصياتٍ لا غُبارَ على عروبتهم ومقدرتهم العلمية، نذكرُ منها ما قاله الدكتور إبراهيم مدكور، الأمين العام لمجمع اللغة العربية، في القاهرة، من أنَّ "أبسطَ الأمور في تبويب المعاجم أنْ تُرتَّبَ الكلماتُ على حسب نطقها لا على حسب تصريفها"، وأنَّ "هذا ما انتهى إليه فنُّ المعاجم الحديث"، وأنه "من اليسير تطبيقه على العربية وإنْ تكن لغةَ اشتقاق" (من مقدمة المنجد الأبجديّ).

يبدو واضحاً حرجُ المعجم في اتباع الترتيب الألفبائي لأنه ترتيب أجنبي، ولهذا يحتاج إلى شهادةِ مَن "لا غبارَ على عروبتهم". ويبدو واضحاً أيضا كيف

أنَّ الأمين العام لمجمع اللغة العربية في القاهرة - وهو من هؤلاء الذين "لا غبار على عروبتهم ومقدرتهم العلمية"- لا يعود في تعليل هذا الترتيب الألفبائي إلى معاجم التراث العربي، بل إلى بساطته في المعجم الأجنبي، وإلى أنه "من اليسير تطبيقه على العربية وإنْ تكنْ لغةَ اشتقاق".

أمّا عبد الغني أبو العزم فيشير إلى أنَّ هذا النوع من الترتيب "ما زال يُنظرُ إليه بنوع من الحذَر". ولكنه مع ذلك يختاره "من دون حَرَج أو تأرجح، باعتباره نمطاً من بين الأنماط الترتيبية التي عرفها المعجم العربي خلال مساراته وتطوراته" (معجم الغني الزاهر، ص ص 14 - 15)، فيؤكِّدُ اختيارُه هذا المنهجَ "من دون حَرَج" حرَجَ غيره.

لن نناقش في ما يلي هذه الأعذار، ولا طبيعتها، ولا نوايا أصحابها، ولا مسوِّغات خروجهم على المألوف؛ فنحن لا نناقش المسألة من هذه الزاوية الإديولوجية، للنظر في مدى تقيُّدهم بالتراث؛ فليس التراثُ صَنَماً يُعبد. وإنما يعنينا النظر في مدى كفاءة هذا الترتيب في تقديم مداخل المعجم العربي في البنية البسيطة، أو في المستوى الثاني من البنية المركَّبة، وهو ما سنصرِفُ النظر إليه في ما يلي.

2.3. في سهولة الترتيب واضطراب المرتِّبين !

قلنا في ما سبق إنَّ المبرر الوحيد للترتيب الألفبائي هو سهولة الوصول إلى المدخل المراد الوصول إليه، وإنَّه لا قيمة له في ما وراء ذلك. وقد رأينا أمثلة من هذا التبرير في المعجم الأجنبي وفي المعاجم العربية التي تذرعت جميعها بالتيسير على القارئ، وبسهولةِ تطبيق هذا الترتيب على العربية للخروج على المألوف في صناعة المعاجم العربية.

نحن لا نجادلُ في بساطة الترتيب الألفبائي لمداخل المعجم حين نتحدث على وجه العموم، فلنا في المعاجم الفرنسية والمعاجم الانكليزية التي نعرفها دليلٌ واضحٌ لا نزاعَ فيه على هذا الأمر. لكننا نجادلُ في بساطة هذا الترتيب في المعجم العربي، فهذا المعجمُ العربيُ -لا غيره- موضوعُ بحثنا.

في علْمنا أنَّ أحداً من الباحثين من أتباع هذا المذهب في صناعة المعاجم العربية لم يحاول إقامة الدليل على هذه البساطة، بل اعتبرها أمراً مفروغاً منه لا يُحتاجُ معه إلى حجة، ولا دليل. لكن كم ستكون خيبة الأمل كبيرة إنْ تبيَّنَ أنَّ السهولة التي تتحدث هذه المعاجم العربية عنها، في مقابل مشقة البحث عن الجذور وعُسْرِها، قَبْضُ ريح، وأنها وهْمٌ لا أساسَ له !

وفي علمنا أيضا أنَّ أحدا من الباحثين المعترضين على الترتيب الألفبائي لم يعترض عليه من هذا الوجه مع أنه الوجه الوحيد الذي يتمسك به القائلون بهذا الترتيب. وإنما يعترض المعترضون عليه من وجهٍ آخر، أو من وجوهٍ أبرزُها أنه يشتتُ المادةَ اللغوية الواحدة، وأنه يُفسدُ على العربية أهم خصائصها في ترتيب مفرداتها في أسَرٍ لا بد من معرفتها في التعريف المعجمي. غير أنَّ أحداً لم يعترض عليهم في المسألة التي تُعدُّ أساس تصنيفهم، أي في مسالة سهولة الوصول إلى المدخل الذي يبحثون عنه؛ فإن سقطت هذه المسألة وبدا أنَّ الترتيب الألفبائي لا يحل معضلة عُسر الترتيب الجذري، سقط مبررُ وجود الترتيب الألفبائي، لأنه لا مبرر له سوى التيسير.

خطَرَ في بالنا في أثناء تقديم هذا العرض أمام الندوة الدولية المخصصة للمعجم في الجزائر أن نقوم بتجربة بسيطة نسجِّلُ فيها عدداً من ألفاظ العربية في قائمة صغيرة، ثم نوزعُ هذه القائمة على المشاركين في الندوة -وهم جميعاً من أهل الاختصاص- ونطلب منهم ترتيب هذه الألفاظ ترتيبا ألفبائيا كما يُفترَضُ أنْ تكون في معجم ألفبائي. غير أننا صرَفْنا النظرَ عن هذا الخاطر مخافةَ أنْ يُساءَ الفهمُ؛ فللمرء أنْ يتصوَّر حال الندوة إنْ تبيَّنَ في نهاية التجربة أنْ ليس فيها قائمتان متشابهتان، وأنَّ عدد القوائم المختلفة بعدد الحاضرين.

لا نقول هذا على سبيل المزاح، بل لأن الواقع لا يمكن أنْ يكون على غير هذه الصورة؛ ففي بعض ألفاظ العربية ما لا يسهُل الوصولُ إليه، وإنْ كان فيها كثيرٌ مما لا يُشكِلُ، فيُعرَفُ موضعُه من أول وهلة. وفي ثنايا هذا البحث عددٌ من هذه الألفاظ التي يمكن أنْ تؤخَذ شاهدا على ما نقول.

حين توازنُ بين معجمين فرنسيين على سبيل المثال، فإنك تجد أنَّ لكل مدخل في أحدهما موضعٌ هو موضعه في الآخَر، فإنْ كان ثمة خلافٌ فهو خلافٌ في مدخلٍ يذكره هذا ويُسقِطُه ذاك. أما أنْ يكون المدخل الواحد في بابٍ هنا، وفي بابٍ آخَر هناك، فليس ممكنا. أما المعاجم العربية المبنية على الترتيب الألفبائي فلن تجد فيها معجمين متشابهين في ترتيبهما.

هاك أمثلة على ما نقول للموازنة بينها، وهي جميعاً من معاجم مشهودٍ لأصحابها بعلمهم وفضلهم وطول باعهم، بحثْنا فيها عن "سألَ" و"سالَ"و"سؤال" :

■ **معجم الغني الزاهر الإلكتروني :**

ساءَلَ سائلٌ سائم سابَ سابَّ ساباط سابح [...] ساج [...] ساحَ [...] سال [...] ساوَم [...] سايَرَ [...] سؤال سأى سَأبَ [...] سؤدد [...] سأفَ [...] سألَ.

■ **معجم نور الدين الوسيط :**

ساءَلَ سؤال سائل سَألَ سالَ.

■ **المنجد الأبجدي :**

ساءَلَ سائل سالَ [...] وبعد خمس صفحات سألَ السُّؤْل السُّؤلَة السُّؤَلَة السَّؤول، إلخ.

■ **رائد الطلاب :**

ساءَلَ سُؤال سائل ساب [...] ساجٍ [...] ساحَ [...] سُؤدَد [...] سَألَ سال.

■ **المرجع عربي-فرنسي :**

سالَ ساميّ سائح سانَدَ [...] ساهِر [...] سؤال سأّال سُؤدَد سَألَ سُؤْل سُؤَلة سَؤُول.

قد يقال، وقد يكون القول صحيحا، إنَّ صاحب المعجم يحدد في مقدمته المعايير التي يتبعها في ترتيبه الألفبائي، فما على مستخدم المعجم إلا متابعة هذه المعايير للوصول إلى مبتغاه.

ما أسهلَ القولَ وما أصعبَ الفعل ! لأن على المستخدم في كل مرة يبحث فيها عن كلمة أنْ يعود إلى مقدمة المعجم يستفتيها، ثم قد يمضي وقتاً ليس باليسير في تصور السبيل للوصول إلى المدخل المنشود. وكيف يكون الأمرُ سهْلاً وصاحبُ المعجم نفسُه الذي يشقى فيه لا يسلَسُ له دوماً الترتيب الذي ارتضاه ؟ فقد لا تجد المعجم الواحد يسير على سنَن واحد اختاره بنفسه من أول المعجم إلى آخره، لأن في الترتيب الألفبائي صعوبة حقيقية لا يمكن الفرار منها؛ فكيف يمكن الحديث عن سهولة البحث في المداخل ؟

في "رائد الطلاب" مثلا تأتي الهمزة مرة قبل حرف اللين (ا)، ومرة بعده؛ فهو يعطي (سأَلَ) ثم (سالَ)، ولكنه يعطي (ذابَ) ثم (ذئب).

وفي "معجم الغني الزاهر"، وهو من أمثل هذه المعاجم، يُعتمد الترتيب التالي : (آ) - (ا) - (ئـ) - (أ) ولكن تأتي فيه المداخل التالية بالترتيب : ساوى، ساوَد، ساوَرَ، ساوطَ، ساوعَ، ساوَفَ، ساوَقَ، ساوَمَ، سايَرَ، سايَفَ، سايَلَ، سآ، سآمة، سؤافٌ، سؤال، سأى... وكان حق هذه المداخل الأخيرة أن تكون قبل غيرها.

3.3. في الترجُح بين المنطوق والمكتوب !

نحن نزعم أنَّ الترتيب الألفبائي في المعاجم العربية الحديثة صعب، بل قد يكون أحياناً أصعب من ترتيب الجذور. وتُخفي السهولة المزعومة والمتوَهَّمة مصاعب لم يُلتَفَت إليها.

من أسباب هذه المصاعب أنَّ ما يسمى ترتيباً ألفبائياً في العربية ترتيب هجين تنظيرا وتطبيقا. وهو كذلك لأن الموضوع من أول أمره قائمٌ على لَبْس قاتل؛ فليس يُعرف ما المقصود بالترتيب الألفبائي، على بساطة هذا السؤال وبداهته. لا يُعرَف إن كان ما يسمى بالترتيب الألفبائي حينا، وبالترتيب

الأبجدي حيناً آخر، وبترتيب حروف الهجاء في مرة ثالثة، وبترتيب كذا أو كذا في مرة رابعة وخامسة وسادسة، يعتمد على المنطوق، أو على المكتوب.

يمكن في المعجم الفرنسي، على سبيل المثال، أنْ يجاب عن السؤال بشكل قاطع : تُرتَّب المفردات حسب رسْمِها في الخط، وليس لطريقة نطقها علاقةٌ بهذا الترتيب من قريب أو من بعيد. ولو كان النطق يُؤخذ في الاعتبار لرأيت عجَباً، لأن الفارق بين المنطوق والمكتوب في الفرنسية فارق هائل، وقد لا يكون في الكلمة المكتوبة حرفٌ واحدٌ من حروف المنطوق، كما هو الحال في كلمة oiseau "عصفور" التي أعطاها مثالا ماروزو (Marouzau) في ما أظن. ولهذا تقوم المعاجم الفرنسية بتسجيل كتابة الكلمات كتابة صوتية بجانب مداخلها.

نعود إلى السؤال : ماذا يعني الترتيب الألفبائي في المعجم العربي ؟ لا يملك أحدٌ جواباً عن هذا السؤال البدهي؛ فهذا المعجم يتَّبِعُ الصوتَ حيناً، والخطَّ حيناً آخر، فيرتب هذه الكلمة اعتماداً على نطقها، ويرتب تلك اعتمادا على رسْمها. والأمرُ أدهى حين يُصرِّحُ صانعُ المعجم بأنه يرتِّب مفرداته وفقا لمنطوق الكلمة فإذا به يرتِّبها أو يرتِّبُ جزءاً منها وفقا لرسْمها. وهو أدهى بالطبع حين يستخدم المنطوق والمكتوب فلا يُفرِّق بينهما، ولا ينتبه إلى أنَّ التصنيف لا يستقيم حين يُؤَخَذُ بالوجهين في وقت واحد.

يقول "المنجد الأبجدي"، على سبيل المثال : "رُتِّبَ هذا المعجم على الطريقة الأبجدية الكاملة أي وفقاً لمنطوق الكلمة". ولكنه لا يلبث أنْ يجعل الحرف المشدَّدَ وغير المُشَدَّد سواء لأنَّ صورتهما واحدة في الخط. وعلى هذا فإنَّ: (سَجَدَ تأتي قبل سَجَّلَ) اعتمادا على المكتوب؛ فلو كان الترتيب اعتمادا على المنطوق لاختلَفَ موقع هاتين الكلمتين، لأن تشديد الجيم يقتضي أنْ تكون الجيم الثانية في (سَجْجَلَ) قبل الدال في (سَجَدَ). والأمرُ على هذا أيضاً في مثل (مئة أو مائة) وفي مثل (لكنَّ)؛ فالكلمة الأولى مرتبة بألِفٍ بعد الميم مع أنها (مئة) في اللفظ، وقد "زادوا فيها ألفاً ليفصلوا بينها وبين (منه)" (أدب الكاتب، ص 201)، والكلمة الثانية مرتّبة وفقاً لصورتها لا لنطقِها، إذ لو كان الترتيب تابعاً للمنطوق لكتبتْ بلام يتبعها ألِف.

ونجد شيئا شبيها بهذا في "معجم الغني الزاهر" لعبد الغني أبو العزم الذي يقول في مقدمة معجمه : "رُتِّبَ هذا المعجم على الطريقة الألفبائية، أي حسب نطق المداخل"، "وقد تمَّ بذلك وضْعُ الهمزة باعتبارها حرفاً قائم الذات، ولم يخضع ترتيبها لموقعها فوق الواو أو الياء". وعلى أساس هذا المعيار الذي يعتمد على المنطوق لا يُميَّز في المعجم بين (أ) و (ؤ) و (ئ) لأن نُطق الهمزة فيها واحد.

هذا القول متسقٌ صحيح. لكن هذا المعجم نفسه يجعل لـ (لكنْ) و(لكنَّ) مدخلَين يعتمدان على صورتيهما في الكتابة مع أنه يقول إن أصلهما (لاكِن) و(لاكنَّ) و"حُذفت الألف خطا لا لفظاً". فإن كان الترتيب على المنطوق وجب أن يكون ترتيبهما : (ل ا ك ن) و(ل ا ك ن ن) لا حسب صورتيهما في الخط.

ويختار العلايلي في "المرجع" نُطْقَ الكلمة، لا صورتها في الخط؛ فقد جاء في عنوانه على صفحة الغلاف : المرجع. معجم وسيط. علمي، لغوي، فني، مرتَّب وفق المفرد بحسب لفظه" وكتب يقول في مخططه إنه يذكر "المصطلح في موضعه من النطق". وفي موضع آخر : "أما المشتقات وحدها فقد استبحتُ لنفسي أنْ تُذكر وفق لفظها". ولكن المداخل في أول باب الباء على سبيل المثال، تدل على أنَّ النطقَ وحدَه لم يكن معيار الترتيب، فقد جاء فيها :

بَأَرَ بِئْر بار بارَ

إذ لو كان ترتيب الكلمات بحسب لفظِها لجاءت (بئس) مثلا بين (بئر) و(بار).

أما "رائد الطلاب" فيختار صيغة مُلبِسة في مقدمته، لأنه يرتِّب "مفرداته وفقاً لحروفها الأولى" (ص 6)، فلا يُعرَف إنْ كان الترتيب مبنيا على المنطوق، أو على المكتوب. بيد أنه يبدو أنه يعتمد على المكتوب مرة فلا يفرق بين الألف اللينة والهمزة، فتأتي (سَأل) و(سال) في مكان واحد لأنَّ صورتهما واحدة، ويأتي الحرف المشدَّد وغير المشدد في مكان واحد لأن صورتهما واحدة في الخط، ويعتمد على المنطوق مرة أخرى، فيجعل الهمزة حرفا واحدا مهما اختلفت صورُها في الكتابة، ويجعل التاء المبسوطة والمربوطة في مكان واحد رغم اختلاف صورتيهما في الخط، فتأتي (مئة) بين (مات) و(مأتى).

من بين المعاجم الألفبائية التي رجعنا إليها يقرر واحد فقط هو المعجم العربي الفرنسي : "المرجع": أنّه يعود إلى المكتوب، فيقول إن الكلمة العربية "تُقدَّمُ هنا في شكلها المكتوب بحيث تسهُلُ على القارئ سبُلُ الوصول إليها" (المقدمة، ي). حسناً. فلْنبْحث عن (بئس) في باب الباء، اعتمادا على شكلها المكتوب الذي لا يختلف أحد فيه لنرى إنْ كان البحث سهْلا على مستخدم المعجم العربي. أين موقع هذه الكلمة في ترتيب المكتوب : أهي الباء فالياء فالسين اعتمادا على أن الهمزة مكتوبة على الياء -فهي إذن في آخر الباب- أم هي الباء والهمزة والسين -فهي إذن في أول الباب- ؟ لا هذا ولا ذاك. يبدأ الباب هكذا :

ب، باء، بائت، بائخ، بائد، بائر، بائس، بائض، بائع، بائن، باب، ....، بات، ....، باحَ، ....، باخَ، ... باذنجان، ....، بارَ،...، باز، ....، باطل،... بالَ، ....، بان، ....، باهت، ....، بأساء، بؤس، بِئر، بَئِس، بِئسَت، بِئس، ببّايا، بَبّر ...

ليس للمعجم العربي الألفبائي معيار واحد يعتمد عليه في الترتيب، فهو يأخَذُ بالمنطوق تارة، وبالمكتوب تارة أخرى مترَجِّحاً بينهما، وإنْ صرَّح بأنه يأخذ بهذا الوجه أو بذاك. لعصام نور الدين الفضلُ في أنه يصرِّح باعتماد المعيارَين في وقت واحد حين يقول في القاعدة الأولى من شرحه التفصيلي لآليات البحث في المعجم: "توضعُ الكلمة في حالة الإفراد، كما تُلفظ تماما، أو كما تُكتب كتابة خطية من غير التفاتٍ إلى أصل المادة أو جذرها" .

إنَّ متابعة ما يقوله عصام نور الدين في مقدمته تبين بجلاء أنه يتبع اللفظ تارة، والخط تارة أخرى، كما يفعل غيره؛ ففي التاء والألِف يتَّبِع الملفوظ المنطوق : "التاء المبسوطة أو المفتوحة (ت) لا تُميَّزُ في أثناء الترتيب من التاء المربوطة (ة)"، "والألِف المقصورة (ى) لا تُميَّزُ في ترتيب المواد من الألِف العادية" . غير أنه في مواضع أخرى في معجمه يتَّبِعُ صورة الحرف في الخط دون اهتمام بالمنطوق، كما هو الحال في الحرف المشدَّد وفي الألِف الممدودة: "لا تُؤخَذُ الشَّدَّةُ (ّ) بعين الاعتبار في ترتيب المواد" ما يعني أنَّ الحرف المشدَّد وغير المشدَّد سواء مع أنهما ليسا كذلك في اللفظ، و"الألف الممدودة (آ) ننظر إليها كما تُكتب، أي هي ألف عادية، ولا نأخذ حرف المد في الاعتبار" .

تشير الأمثلةُ الكثيرةُ التي عرضناها إلى أنَّ معيار الترتيب الألفبائي لم يُحسَم أمرُه بعد؛ فلا هو المنطوق، ولا هو المكتوب، وإنما هو بينَ بينَ. وهذه مسألةٌ لا تبعث على الاطمئنان لأنها لا تعطي لمستخدم المعجم مبدأ واحداً يعتمد عليه في بحثه عن المداخل.

لو كان المتحدثون عن سهولة ترتيب المعجم بحسب المنطوق يفكرون في كتابة جميع المفردات كتابةً صوتيةً على غرار ما يحدث في الأبجدية الصوتية الدولية، أو على غرار ما يقوم به المستعربون في الكتابات المتخصصة من تخصيص رمز خطي لكل صوت مهما اختلف عن عادات الكتابة الشائعة، أو ما يحدث عموما في الكتابة العروضية، لأمكن الحديث عن ضبط صورة المنطوق ضبطا لا يختلف عليه اثنان.

ولو كان المتحدثون عن سهولة ترتيب المعجم الألفبائي بحسب المكتوب يفكرون في كتابة جميع المفردات وفقاً لصورتها في الكتابة العربية لوجب عليهم أنْ يعتمدوا جميع صور الحروف المعتمَدة في هذه الكتابة، ولأمكن حينذاك الحديث عن ضبط الترتيب ضبطا لا يختلف عليه اثنان[11].

بيد أنَّ العودة إلى المنطوق في كتابة صوتية كاملة دونها صعوبات كثيرة، مثلُها كمثَلِ العودة إلى جميع صور الحروف العربية المكتوبة. ليس البحث في المعجم العربي الألفبائي بالسهولة التي يصوِّرُها لنا أصحاب المعاجم سواءٌ اعتُمد على المنطوق أو على المكتوب في ترتيبه؛ فكتابة الكلمة وفق نطقها تخرُج على ما ألِفَه العرب في الكتابة، والكتابة تقليد راسخٌ يصعُبُ الخلاصُ منه في عمليات القراءة التي تعتمد على الرسوم المكتوبة، مع أنَّ الفارق بين المنطوق والمكتوب في العربية ليس كبيراً جداً لحسن الحظ. ولو اعتمدت المعاجم الفرنسية والانكليزية على المنطوق في ترتيب معاجمها لَما وجدَتْ مَن يُحسِن البحث فيها. أما الاعتماد على المكتوب في ترتيب المداخل فيثير إشكالات كثيرة لأنه يعتمد على صور مكتوبة لا يعرفها القارئ العربي في أبجديته. ولهذا ترى أصحاب المعاجم الألفبائية لا يَسْلَمُون دائماً من الخلْطِ بين المنطوق والمكتوب، فيعتمدون على هذا تارة، وعلى ذاك تارة أخرى.

4.3. في عدد حروف العربيّة وترتيبها !

يعتمد المنهج الألفبائي في المعجم على وجود ترتيب للحروف متواضَع عليه يأخذ به المعجم ولا يحيد عنه : الحرف الأول، فالثاني، فالثالث، فما يليه من حروف الكلمة؛ كلٌّ في موضعه من الترتيب الألفبائي المتواضَع عليه الذي يُفترَض أنْ يكون قد حفِظَه أبناء اللغة عن ظهر قلب قبل أنْ يبحثوا في المعجم عن هذه الكلمة أو تلك؛ ففي الأبجدية الفرنسية مثلا ستة وعشرون حرفاً يُبنى عليها المعجم، فيكون لكل حرفٍ منها باب من أبواب المعجم يجمعُ الكلمات التي تبدأ به مرتَّبة بحسب حرفها الثاني، فالثالث ، فما يليه في هذه الأبجدية المعروفة المحفوظة.

وفي العربيّة ترتيبان : أبجدي قديم (أ- ب - ج - د - هـ - و - ز...)، ما يزال مستخدَماً في أيامنا، ولا سيما في مقدمات الكتب، وفي حساب الجمّل، وفي غيرهما من المواضع، وترتيب ألفبائي يجعل الحروف حسب صورها الخطية المكتوبة؛ فيبدأ بالألِف، ثم يجمع الصور المتشابهة بدءاً بالثلاثيات (ب- ت- ث) (ج- ح- خ)، ثم الثنائيات (د- ذ) (ر- ز) ....، ثم المتفرقات مما ليس له شبيه في الخط كالميم والنون، وغيرهما. وهذا الترتيب الألفبائي هو المعتمد في المعاجم الألفبائية في أيامنا، وكان المعتمَد في المعاجم المختصة عند المتأخرين من علماء العربية، بل وفي الكتب القديمة أيضا.

بيد أنَّ في الأبجدية ما يُشكل سواءٌ أُخِذ بالترتيب الأبجدي، أو بالترتيب الألفبائي فيها؛ ووجه الإشكال واقعٌ في أمور : أولها في عدد الحروف، وثانيها في منزلة هذه الحروف بعضها من بعض، وثالثها في التفريق بين الحركة والحرف.

1.4.3. في عدد الحروف

أما عددُ الحروف فليس معروفا معرفة يقينية ثابتة عند جميع أهل اللّغة، لا لأنَّ هناك اختلافاً بين المنطوق والمكتوب - فهذا الاختلاف أمرٌ طبيعي شائعٌ في اللغات- بل لأنَّ في بعض الحروف التباساً، ولأنَّ بعضَها قد يأخذ شكل البعض الآخَر.

كم عددُ حروف العربية ؟ ثمانية وعشرون حرفا ؟ أم تسعة وعشرون ؟ أم أكثر من هذا وذاك ؟ سؤالٌ لا يملك القارئ العربيّ جواباً عنه سواءٌ كان المعيار المتَّبَعُ في عدِّ الحروف نُطْقُها أو رسمُها.

من أبسط الأمور أنْ يعود القارئُ إلى الأبجدية التي يُفترَضُ أنَّ أهلَ اللّغة يحفظونها عن ظهر قلب، أي إلى تلك الأبجدية التي قلنا عنها إنها مرتَّبة ترتيباً ألفبائيا يبدأ بالألِف، ثم ينتقل إلى الثلاثيات (ب ت ث ...)، ثم إلى الثنائيات (د ذ ...)، ثم إلى الحروف المفردة التي ليس لها ما يُشبهُها في الرسم. غير أن السؤال مع ذلك يبقى : كم عدد الحروف في الأبجدية العربية ؟

يتعلَّمُ أبناء العربية اليوم أبجدية تبدأ بالألِف وتنتهي بالياء. فإنْ عدَدْتَ ما فيها وجدْتَ ثمانية وعشرين حرفا. أمّا نحن، فكنّا نتعلّم ونحن صغار، أبجديةً تبدأ بالألِف وتنتهي بالياء أيضاً. فإنْ عدَدْنا حروفها وجدْنا تسعةً وعشرين حرفا، فما هو العددُ على وجه الدقة ؟ أهو ثمانية وعشرون حرفاً أم تسعة وعشرون ؟

ما هي الألِف (أ) التي تبدأ الأبجديةُ العربية بها ؟ أهي همزة، أم ألِف، أم حرف مدٍّ ولِين (ا)، أم هي هذه الحروف مجتمعة ؟ كنا في أبجديتنا التي تعدُّ تسعة وعشرين حرفا، نبدأ بالألِف، ونختم بالياء مسبوقة مباشرة بحرف كنا نتعلم أنه "لام ألِف":

أ- ب - ت - ث .... هـ - و - لا - ي

هذا الحرف الذي كنا نسميه في الأبجدية "لام ألِف" إنما هو ألف لينة، أي حرف مدٍّ ولِين (ا)، ولكنه حرفٌ ساكنٌ أبداً، فلا يُتوصَّلُ إلى النُّطقِ به، لأنَّ العربية لا تبتدئ بساكِن، فكان لا بدَّ في التلفُّظ به من أنْ يكون مسبوقا بحرفٍ متحرِّك يكون عِماداً له، وعَوْناً على النطق به، ومن هنا جاءت اللام التي قبلَه. ولم يكن ممكناً أنْ يُسمى ألِفاً لئلا يختلط بالألِف (أ) التي تبدأ الأبجدية بها.

يعرفُ أهلُ العربية جميعاً، مهما كان عددُ حروف الأبجدية عندهم، أنَّ فيها ألِفاً (أ)، وأنَّ فيها ألِفا (ا) أخرى؛ فهل هما حرفان مختلفان أم هما حرفٌ واحد؟ وكيف يُصنَّفُ بالتالي فعلان هما (سَأَلَ يَسْأَلُ) و(سالَ يَسيلُ) ؟

وكيف دار الأمرُ، فلا يمكن للجماعة اللغوية أنْ تُخْرِجَ إلى النور معجماً ألفبائياً وهي لا تعرفُ إنْ كانت حروف العربية ثمانية وعشرين أو تسعةً وعشرين أو أكثرَ من هذا أو أقلَّ من ذاك. وليس في مقدمات المعاجم الألفبائية ما يدل على أنَّ هذه المسألة قد قُطِعَ فيها برأي.

وفي العربية حروف تتلبس صورة حروف أخرى لأنها إنْ خُفِّفَتْ تحوَّلَتْ إليها كالهمزة المرسومة على الياء في مثل (ذِئب) و(بِئْر)، لأنها حين تُخفَّف تتحول إلى ياء في (ذيب) و(بير)، أو كالتاء المربوطة التي صورتُها صورة الهاء بلا نَقْط، لأنها تُلفظُ هاءً عند الوقْفِ عليها، أو كالألِف المقصورة التي تكتب ياء بلا نقط لأن أصلها من ذوات الياء. أما الألِف التي عليها حرف مد (آ) فهي في أصلها همزةٌ يتبعها حرف المد واللين (ءا)، فإن عُدَّ الألِف حرفا فلا مفر من عدِّ هذه الألِف الممدودة حرفين.

هذه مسائل لا بد من حسمها ومن اتفاق الجماعة اللغوية عليها إنْ كان يراد للترتيب الألفبائي أن لا يوصل إلى طريق مسدود.

2.4.3. في ترتيب الحروف

وأما ترتيب الحروف فلا بد له من أنْ يكون ثابتا متَّفَقاً عليه بين أبناء الجماعة اللغوية كلِّها، يحفظه كبارهم وصغارُهم للعودة إليه في استنطاق المعجم. إنْ عُدَّت ألِف المد حرفا واحدا اعتمادا على صورتها في الخط فلا بد من تدبُّر مكانٍ لها في الترتيب الألفبائي، والأمرُ على ذلك إنْ عُدَّتْ حرفين. وليس لها في الأبجدية العربية الحالية مكانٌ مخصوص. كما أنه ليس للألِف اللينة (ا) في الأبجدية العربية في أيامنا مكانٌ مخصوص، فلا يُعرف مكان هذا الحرف : أهو الحرف الأول مرَّة بالهمز (أ)، ومرَّة بغير همز (ا)، ومرة بالمد

(آ) كما في "رائد الطلاب" ؟ أم هو الحرف الثاني بعد المدة (آ) وقبل الهمزة، كما في "معجم الغني الزاهر" ؟ أم هو الحرف الثالث بعد الألف الممدودة والهمزة ؟ أم هو الحرف الثامن والعشرون قبل الياء كما حفظْنا الأبجدية في أيام الطفولة ؟

مشكلة هذه الألف اللينة (ا) أيضاً وأيضاً أنها حرفٌ لا يمكن أنْ يكون له بابٌ في المعجم، لأنها حرف ساكنٌ، وما كان ساكنا فلا يُبدأ به، إذ لا بد له من حرف متحرك يسبقه؛ وأبواب المعجم مبنية على الحرف الأول من الكلمة، فكيف يمكن أنْ يكون للألِف اللينة باب وهي لا يُبتدَأُ بها ؟ وعلى هذا فإنك إنْ جعلتَ الأبجدية تسعة وعشرين حرفا مع هذه الألِف، فأبواب المعجم ثمانيةٌ وعشرون. ليست المشكلة بين الألِف (أ) والألِف (ا) إذن في أول الكلمة؛ فأول الكلمة أبداً بالهمز، وإنما المشكلة حين يأتي هذا الحرفُ ثانياً، أو ثالثاً، أو بعد ذلك.

تسمح الموازنة السريعة بين مقدمات المعاجم الألفبائية باستخراج أربع ملاحظات واضحة إلى أقصى حدود الوضوح :

- الملاحظة الأولى أنَّه ليس من بين المعاجم واحٌد يقدِّم قائمة بالأبجدية العربية؛ فهي تفترض إذن أنها معروفةٌ محفوظةٌ فلا حاجةَ لِذكْرِها. وقد رأيتَ أنَّ الأمرَ ليس على هذه الشاكلة.
- والملاحظة الثانية أنَّ هذه المعاجم لا تعتمد ترتيباً ألفبائياً موحَّداً، ومن بدَهيات البساطة في الترتيب الألفبائي أنه واحد يحفظه جميع مستخدمي المعجم.
- والملاحظة الثالثة أن صوَرَ الحروف التي ترتبها هذه المعاجم تتجاوز الصور التي يحفظُها المستخدمون في الأبجدية (أ - ب - ت - ... هـ - و - ي).
- والملاحظة الرابعة أنَّ تفجأ مستخدم المعجم بصعوبتها، لأنها تقدِّم له ما لم يكن يتوقعه. وتكفي النظرةُ العَجْلى إلى القوائم التي نقدمُها أدناه للتأكد من ذلك :

معجم الغني الزاهر (ص 49) : "رُتب هذا المعجم على الطريقة الألفبائية، أي حسب نطق المداخل، بدءاً بالمَدَّة (آ) يليها الألف فالهمزة، وهكذا بالتتابع :

آ، ا، ئ، أ" (المعجم الغنيّ الزّاهر، ص 49).

المنجد الأبجدي يعتمد ترتيبا يصوِّرُه على الشكل التالي :

آ ا	ء	إ	ئـ	ب	ت	ث	ج
ى	أ			بّ	تّ	ثّ	جّ
	ؤ						
	ئ						

وهو ترتيب مُشكِلٌ كما ترى في مقابلة الأعمدة 3 و4 و5.

أما معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن الصادر عن مجمع اللغة العربية الأردني فيجعل الألف التي عليها مدة (آ) حرفين، ولذلك تجد (آلة) قبل (إتلاف) و(أجنبي). ولو كانت (آ) حرفا واحداً على غرار الألف أو الألف المقصورة أو الهمزة لكان حق (الآلة) أن تكون بعد هاتين الكلمتين لا قبلهما لمكان اللام بعد التاء والجيم.

وأما رائد الطلاب ومعجم نور الدين الوسيط فلا تمييز فيهما ولا ترتيب بين (آ) و(أ) و(ا) و(ى)؛ فالهمزة تعتبر "ألِفاً حيثما وقعت، وكيف كانت صورتها، سواءٌ أكانت على السطر، أم على ألف، أم على ياء، أم على واو" (معجم نور الدين الوسيط، ص ص 12-10). وينتج عن غياب التمييز هذا أنك قد تجد الألف مرة تسبق الهمزة، وقد تجد الهمزة تسبق الألف مرة أخرى، فترى: (ساءل) ثم (سؤال) ثم (سائل) ثم (سألَ) ثم (سال) في "معجم نور الدين الوسيط". وتجد (سأل) ثم (سال)، و(ذاب) ثم (ذئب)، و(آبَ) ثم (أبٌّ) ثم (آب) في "رائد الطلاب".

ماذا يعني أن يقول لنا المعجمان الأخيران إنّهما يعتبران (آ) و(أ) و(ا) و(ى) حرفا واحداً؟ إنه يعني بكل بساطة أنْ تُسرَدَ الكلمات التي فيها هذه الحروف دون ترتيب في ما بينها.

ثم لا بد بعد هذا من سؤال كبير: ما معنى أنْ يرتب المعجمان الأولان، أو ترتب المعاجم الثلاثة الأولى، هذه الحروف وفق نسقٍ معين فتجعلها -على سبيل المثال- (آ)، (أ)، (ا)، (ى) ؟ أيحل هذا مشكلة ترتيب هذه الحروف ويؤدي إلى ترتيب واحد في المعاجم الثلاثة ؟ ليس هذا شرطاً لازماً بالطبع؛ فهناك فرق كبيرٌ في الترتيب بين أن تجعل هذه الحروف حرفا واحداً ثم تُفاضِلُ بين صُوَرِه المختلفة، وبين أن تجعلَها حروفا مختلفة لكل واحد منها موضعه في القائمة الأبجدية كموضع التاء بعد الباء، على سبيل المثال، لأنك في حالة الحرفَين المختلفَين تأخذ الحرفَ الأولَ منهما ثم تُتْبِعُه بجميع حروف الهجاء من الألف إلى الياء، فإذا استنفدْتَ الحروف جميعاً انتقلْتَ إلى الحرف الذي يليه فأتْبعْتَه بجميع الحروف من الألِف إلى الياء. مثال هذا في ترتيب التاء بعد الباء :

دبأ - دبب - دبت - دبث - دبج ... دبي - دتأ - دتب - دتت - دتث ... دتي.

أمّا إن اعتبرْتَ هذه الحروف حرفاً واحداً، فلها موضعٌ واحدٌ في الترتيب، وإنْ فاضَلْتَ بين صُوَرِها وأشكالها المختلفة، فجعلْتَ هذا الشكلَ أوَّلَ، وذاك ثانياً، وذلك ثالثا. ويعني هذا أنَّه يمكن لك أنْ تأخذها بالتناوب مع الحرف الأول، ثم بالتناوب مع الحرف الثاني، ثم بالتناوُب مع الحرف الثالث حتى تنتهي الحروف؛ فكأنك تقول لو اعتبرْتَ الباء والتاء حرفا واحدا ولكن تتقدَّمُ فيه الباءُ على التاء :

دبأ- دتأ - دبب - دتب - دبت - دتت - دبث - دتث - دبج - دتج ... دبي - دتي

وهذا ظاهرُ الفساد في الترتيب الألفبائي الذي يشترط أنْ تُستنفَدَ حروف الأبجدية جميعاً من الألِف إلى الياء قبل الانتقال من الحرف إلى الذي يليه. غير أنَّك قد ترى هذا المبدأ متَّبَعاً في المعجم الألفبائي العربي الذي يجعل (آ) و(أ) و(ا) و(ى) حرفا واحداً ولكنَّ صورَه المختلفة مُرتَّبةٌ فيما بينها على هذا الشكل. وعلى هذا يمكن أنْ يُعتمَد في مداخله الترتيب التالي :

دآب- دأب- داب - دآت - دأت - دات دآث - دأث - داث... دآي - دأي - داي.[12]

على أنَّ الترتيب الألفبائي العادي الذي يجعل لكل حرف موضعاً في قائمة الأبجدية كان من شأنه لو اعتُبِرَت هذه الصوَر حروفا مستقلة أنْ يكون على الشكل التالي :

دآب - دآت - ... دآي - دأب - دأت - ... دأي - داب - دات ... داي، إلخ.

يُشكر لأصحاب المعاجم الألفبائية اجتهادُهم وسعيُهم إلى التنظيم والضبط، وترتيب الحروف، لأنه ليس مطلوباً من مستخدم المعجم أنْ يجتهدَ، بل هو يعتمد على اجتهاد صاحب المعجم للوصول إلى المدخل بأدنى جهد ممكن؛ فهل يعرف مستخدِمُ المعجم الألفبائي الفرق بين هذين النموذجين؟ وأي واحدٍ منهما اختار صاحبُ المعجم الذي يعودُ إليه؟ وهل سهلٌ عليه حقاً أنْ يبحث عن هذا النوع من المداخل في ترتيبها الألفبائي ؟

هذه مسائل لا يمكن القفزُ فوقها، ولا بد من اتفاق الجماعة عليها قبل الحديث عن سهولة الترتيب الألفبائي، وإعلان انتصاره.

3.4.3. في التفريق بين الحركة والحرف

هو ذا أمرٌ أكثرُ خطورة وأبعدُ أثرا في الترتيب؛ فالعربية لا تشبه اللغات الأوروبية كالفرنسية والانكليزية التي ترسم الصوامت والصوائت بحروف من أبجديتها، لأن العربية تفرِّق بين الحروف والحركات، فلا ترسم الصوائت القصيرة على السطر على غرار الحروف، وإنما تجعل لها موقعا فوق الحرف أو تحته. وعلى هذا تتعدد الكلمات التي تكتب على صورة واحدة في حروفها ولا تختلف إلا في حركاتها من مثل (عَلِمَ) و(عَلَمَ) و(عَلَّمَ)، و(عَلْم) و(عِلْم)، و(عَلَم).

قد يقارَنُ هذا بما في لغاتٍ كالفرنسية من صوَر متعددة للحرف الصائت الواحد الذي قد تُرسَم فوقَه علامة نبْر تميزه مما ليست له علامة، أو مما له علامة مغايِرة. مثال هذا حرف (e) الذي قد يكتب: ê ، è ، é ، e. وقد توجَد كلمتان لا تختلفان إلا في هذه العلامة، كما هو الحال في (ou) التي تعني: "أو"، و (où) التي تعني : "أين ؟"، على سبيل المثال، فيكتفي المعجم الفرنسي بتسجيل الكلمتين في مدخلَين متتابعَين أولهما للكلمة التي بلا علامة، وثانيهما للكلمة

التي فوق صائتها علامة، تماما كما يفعل في كلمتين من المشترَك اللفظي، إذ يخصصُ لهما مدخلين متتاليين[13].

بيد أنَّ هذه المداخل في الفرنسية نزرٌ يسيرٌ؛ فإنْ وُجدتْ فإنما هي بين كلمتين، وليس الأمرُ على هذه الصورة في الكتابة العربية، لأن المفردات التي يمكن أنْ تُقرأ الواحدةُ منها على صوَر متعددة بتعدد حركاتها كثيرٌ كثير؛ فنصف مفردات العربية -وربما أكثرُ من النصف- على هذه الشاكلة، كما رأيت في المثال السابق الذي قدمناه في (عَلِمَ) و(عَلَمَ) و(عَلَّمَ) و(عِلْم) و(عَلْم) و(عَلَم)؛ فإنْ تركْتَ الحركةَ تركْتَ نصفَ مفردات المعجم. غير أنَّ الحركات -كما تعلم- ليست كالحروف في العربية، فلا هي مرتبة فيما بينها، ولا هي مرتبة في موقعها من الحروف لأنها ليست جزءا من الأبجدية العربية التي لا تصنِّف إلا الحروف.

يثير ترتيب الحركة والحرف ثلاثة أنواع من الأسئلة :

- **السّؤال الأوّل :** ما موقعُ الحركة من السّكون ؟ أيّ ما موقع الحرف المتحرك من غير المتحرك في الترتيب ؟ حين تختلف كلمتان في حرف واحد يكون متحركا في إحداهما وساكنا في الأخرى، فأيهما تأتي قبل صاحبتها، كما في (عَلْم) و (عَلَم) ؟ ويستتبع هذا السؤال سؤالا آخر في الترتيب لا بد منه في التفريق بين الأسماء والأفعال؛ فكثير من أسماء العربية وأفعالها لا يختلف إلا في كون الفعل محرَّك الآخِر مبنيا على الفتح عموما في ماضيه، وفي كونِ حركةِ آخر الاسم حركةُ إعراب ليست من أصل الكلمة. فإنْ اعتبرناه كذلك فهو ساكنُ الآخِر في المعجم، وإنْ جُعِلت حركة آخرِه ضمة، كما يفعلُ بعضُ المعاجم، وجب أنْ تؤخَذ هذه الحركة في الاعتبار في مقابلتها مع فتحة لام الفعل. مثال هذا (عَلَمَ) و(عَلَم) أو (عَلَمٌ).

قد يقال : "عند تشابُهِ حروف الفعل الماضي والأسماء فإننا نضعُ الفعلَ أولا" (معجم نور الدين الوسيط، ص ص 12-10)، أو قد يقال العكس. غير أنَّ هذا الترتيب الذي لا نعترض على وجاهته أقربُ إلى المنهج الاشتقاقي،

وليس من الترتيب الألفبائي في شيء، لأن الترتيب الألفبائي لا يُنظَر فيه إلى المقولات، ولا إلى انتماء الكلمة إلى هذا القسم من أقسام الكلام أو ذاك، ولا إلى أي اعتبار آخَر خارج على ترتيب الحروف في قائمة ألفبائية متواضَع عليها.

- **السؤال الثاني :** ما موقع الحركات بعضِها من بعض ؟ أتأتي (عَلَّم) قبل (عِلْم) أم بعدها ؟ يختار بعضُ أصحاب المعاجم ترتيباً لحركة فاء الكلمة دون غيرها : "عند تشابُه حروف الكلمة فإننا نرتبها انطلاقا من حركة فاء الكلمة حسب الحركات : الفتحة، الكسرة، الضمة" (معجم نور الدين الوسيط، ص ص 10-12). أما البعض الآخَر فقد يختار ترتيبا آخر، أو لا يطرح هذا السؤالَ ولا يجيب عنه، فيعرض الكلمات المتشابهة الأحرُف دون نظام ظاهر، فليس في طبيعة هذه الحركات ما يجعل واحدة منها قبل الأخرى.

هاكُم ترتيب الكلمات المكوَّنة من العين واللام والميم في أربعة من المعاجم الألفبائية :

- "معجم الغني الزاهر" : (عَلَمَ)، (عَلِمَ)، (عَلِمَ)، (عَلُمَ)، (عَلَّمَ)، (عَلَمٌ)، (عَلَمٌ)، (عِلْمٌ).
- "المنجد الأبجدي" : (عَلَمَ)، (عَلِمَ)، (عَلَّمَ)، (عِلْم)، (عَلَم).
- "رائد الطلاب" : (عَلِمَ)، (عَلَّمَ)، (عَلَمٌ)، (عِلْمٌ)
- "المرجع العربي-الفرنسي" : (عَلِمَ)، (عَلَم)، (عِلْم)، (عَلَّمَ).

- **السؤال الثالث :** ما موقع الحركات من الحروف ؟ أتدخل في الترتيب الألفبائي للأبجدية العربية أم تبقى في خارجه ؟

حين يقول صانع المعجم إنه يجعل الفتحة قبل الضمة والكسرة على سبيل المثال، أو حين يُرتِّبُها دون تصريح، فذاك إقرار بضرورة اعتماد الحركات في التصنيف. غير أنَّ هذا الاقرار وهذا الترتيب للحركات في ما بينها لا يحل المشكلة ما دامت مسألة موقع الحركات من الحروف مسألة غير محسومة، لأن هذا الترتيب يفتح الباب أمام احتمالين :

- الاحتمال الأول منهما أنْ تُجعَل الحركاتُ في مجموعة مستقلة قائمة بنفسها بعيدا عن الحروف، فتُرتَّب الكلمات بحسب حروفها في مرحلة أولى، فتتشكل منها مجموعات على غرار المجموعة التي مثَّلنا لها (عَلَمَ) و(عَلْم) و(عَلَّمَ) و(عَلِمَ) و(عِلْم) و(عَلَم)، فإن اجتمعت رُتبت فيما بينها في مرحلة ثانية بحسب الترتيب المعتمد للحركات، وبحسب ما اعتُمِد من موقع الحركة من السكون -أيأتي المتحرك قبل الساكن أم بعده؟-، وما موقع الحرف المشدد من غير المشدد ؟ أيُعتبَر الحرف المشدد حرفين باعتبار النطق أم حرفا واحدا باعتبار الرسم ؟- فيتولد من هذا ترتيبٌ قد يأخذُ هذا الشكل : (عَلَمَ) ثم (عَلَمَ) ثم (عَلَم) ثم (عَلْم) ثم (عَلِمَ) ثم (عِلْم)، أو قد يأخذ غيره بحسب الاختيارات المتبعة.
- الاحتمال الثاني منهما أنْ تدخل الحركات في الأبجدية فيكون لكل واحدة منها موضع مخصوصٌ بالمقابلة في ما بينها، وبالمقابلة مع الحروف. فإن كان هذا أُخذت الحركة الأولى فاستنفِدت مع سائر الحروف والحركات التي تليها قبل الانتقال إلى حركة أخرى. فإن افترضْنا مثلا أنَّ الفتحة قبل الكسرة في الأبجدية، فذلك يعني أنَّ العين والفتحة تأتيان قبل العين والكسرة، وأنَّ جميع عناصر الأبجدية ستأتي بعد فتحة العين في ترتيبها قبل أن يأتي دورُ العين والكسرة. مثال هذا إن عُدنا إلى الأمثلة التي سقناها أعلاه : (عَلَمَ)، (عَلَّمَ)، (عَلَم)، (عَلَنَ)، (عَلَن) ... قبل الوصول إلى (عَلِمَ). ويبدو واضحاً أنَّ هذا النوع الثاني من التصنيف أكثرُ صعوبةً عند القارئ العربي الذي تعوَّد على أنْ يعتمد على الحروف دون الحركات في كتابته.

4. الترتيب المزيج

يفترض الترتيب الاشتقاقي الموروث حدا أدنى من المعرفة يسمح باستخراج جذر الكلمة المراد البحث عنها. وقد لا يكون الوصول إلى هذا الجذر ميسورا في بعض الأحيان، بل هو أمرٌ يزداد صعوبة على مر الأيام، لأن الشعور بالجذر عند الجماعة اللغوية الناطقة بالعربية يبدو أكثرَ بُعداً من

ذي قبل، فضلا عن غياب هذا الشعور عند مَن يتعلم العربية من غير العرب. ولهذا بحثَ بعض أصحاب المعاجم عن ترتيب يتفادى هذه المصاعب، ويسمح للقارئ بالوصول إلى المدخل بأيسر سبيل. وأيسرُ سبيل كما يعرف صانع المعجم من خلال خبرته بالمعاجم الغربية وترتيبها، هو الترتيب الألفبائي الذي لا بد من أنْ يكون خَبِرَه في أثناء تعلمه للغة الأجنبية. غير أنَّ هذا الترتيب الألفبائي يغاير ما تواضعَ عليه العرب في تراثهم؛ فالخروج عليه أمرٌ غير مألوف ولا مستساغ. وهذا الترتيب يُفقِدُ العربية إحدى خصائصها المهمة في ترتيب مفرداتها في أسَرٍ مبنية على جذر قائم على الحروف الصوامت، فهو إذن مركب خشِن.

صُنّاعُ المعجم في العربية بين نارين : صعوبة الترتيب الاشتقاقي القائم على الجذور من جهة، وخروجُ الترتيب الألفبائي على المألوف وعلى طبيعة العربية الاشتقاقية من جهة أخرى، ولهذا يبدو لبعضهم أحياناً أنَّ الحل السحري كامن في التوفيق بين الأمَرين - كما كان الحل في التوفيق بين الفلسفة والشريعة عند كثير من علماء المسلمين القدامى- أي في طريق يسمح باعتماد الترتيب القائم على الجذور، والترتيب القائم على الألفباء في وقت واحد. ولهذا تتعدد المحاولات الهادفة إلى الجمع بين هذين الطريقين في صناعة المعجم العربي، فيقوم العلايلي في "المرجع" بمحاولة التوفيق هذه فيرتب الأفعال وتصاريفها تحت الجذر، "وذلك لأن العربية كأخواتها الساميّات، قائمةٌ على الترابط العضوي، فكل جنوح بها في دائرة تصريف الأفعال عن الاندراج تحت الجذر يؤدي إلى التفسيخ الذي لا يُغتفَر"، ويرتِّب المشتقات ترتيبا ألفبائياً : "أما المشتقات وحدها فقد استبَحْتُ لنفسي أنْ تُذكَرَ وفْقَ لفظِها". ولكنه مع هذا لا يطمئن إلى هذا الخروج على المألوف في صناعة المعاجم العربية العامة، فيذكُر هذه المشتقات تحت جذورها، مجرّدَ ذِكر : "وفوق هذا كله سردْتُ تحت الجذر ما حُفِظَ من مشتقاته، سرْدا فقط، مع الإحالة إلى بحثها حيث تقع من النطق".

يخلُص "المرجع" بعد هذا إلى النتيجة التالية : "وبذلك تكون طريقة التصنيف لهذا "المرجع" جامعةً للنهج الحديث، بإثبات المفرد في منزلته من النطق، والنهج القديم، بسرْدِ مشتقات الجذر تحته، ونهج الوحدات، بِذِكْرِ بعض الأفعال تحت أسماء الأعيان".

وأنتَ تجدُ هذا النهج من التوفيق بين القديم والحديث في "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية في القاهرة، وفي "المعجم العربي الأساسي" الذي أصدرته الألكسو، وربما أيضاً في معاجم أخرى.

يقوم تصنيف "الوسيط" و"الأساسي" على بنية مركبة للمداخل تُصَنَّف الجذور في مستواها الأول، ثم توضع المفردات تحت الجذور في مستواها الثاني؛ فهما في المستوى الأول يتَّبِعان الترتيب الموروث عن التراث. غير أنهما يحاولان التوفيق بين الترتيب الاشتقاقي والترتيب الألفبائي في المستوى الثاني، فيقومان بتقديم الأفعال على الأسماء، ويرتِّبان الأفعال ترتيبا اشتقاقيا.

يبدأ "المعجم الوسيط" بالفعل المجرد المفتوح العين (فعَل يفعُل، ثم يفعِلُ ثم يفعَل) يليه الفعل المزيد بحرفٍ مرتباً ترتيبا ألفبائيا (أفْعَل فـَ فاعَلَ فَـ فعَّل)، فالمزيد بحرفَين دون ترتيب ألفبائي (افتعل، فـ انفعَل، فـ تفاعَل، ف تفعَّل، فـ افْعَلَّ)، فالمزيد بثلاثة أحرف دون ترتيب ألفبائي (استفْعَل، فـ افْعَوْعَل، فـ افْعالَّ، فـ افْعَوَّلَ)، فالرباعي المجرد، فالرباعي المزيد بحرف. فإذا انتهى المعجم من الأفعال المرتبة ترتيبا يجمع بين الاشتقاق والترتيب الألفبائي انتقل إلى الأسماء.

"أما الأسماء فقد رُتِّبَتْ ترتيبا هجائيّا".

يتابعُ "المعجم العربي الأساسي" ما جاء في "المعجم الوسيط" بشكل عام، فيقدِّم الأفعال على الأسماء التي تُصنَّف إلى ثلاثة أصناف: المصادر، والمشتقات، والأسماء الجامدة، فيُرجَعُ في المصادر والأسماء المشتقة من الأفعال إلى أصولها، و"تُطلَبُ الأسماء الجامدة غير المشتقة حسب ترتيب حروفها، ومثّلها المعرَّب والدخيل : رجُلٌ، درهمٌ، إبريز" (ص 60)[14].

للباحث أنْ يقدِّر هذا الجهد وهذا الاجتهاد في التصنيف للمعجم الوسيط، ولمن تابَعَه. غير أنَّ من حقه أيضاً أنْ يسأل عن مدى وجاهة هذا الاجتهاد في التوفيق بين القديم والحديث، وأن يسأل على وجه الدقة إنْ كان هذا الجمع والتلفيق بين المنهجين يجمع حسنات هذا إلى حسنات ذاك، أم يجمع سيئات المنهجين في وقت واحد، فيضيف إلى صعوبة البحث عن الجذر للوصول إلى المدخل صعوبةَ الترتيب الألفبائي التي شرحناها، ويحرم القارئ من نعمة الربط الاشتقاقي بين الأفعال ومشتقاتها، أو بينها وبين الأسماء الجامدة، دون أنْ يُمنِّيه بحلاوة الوصول إلى المفردة بأهون سبيل.

أخشى ما نخشاه أنْ يكون الاحتمال الثاني هو الصحيح؛ ففي زعمنا أن هذا الجري وراء سهولة الترتيب الألفبائي المعتمَد في المعاجم الغربية لا يوصِلُ إلى بَرِّ السلامة؛ فلا هو ينفع في فهم الروابط الصرفية بين المفردات لأنه ليس للترتيب الألفبائي هذه المزية، ولا هو ينفع في الوصول إلى الكلمة بأهون سبيل لصعوبة الترتيب الألفبائي في العربية، وكثرة مشاكله.

قيمة الترتيب الألفبائي -إنْ كان ثمة قيمةٌ له- إنما هي سهولةُ الوصول إلى المدخل المنشود في معجم يضم عشرات الآلاف من الكلمات (ما يقرب من عشرين ألفاً في المعجم المدرسي العربي، ومن أربعين ألفا في المعاجم الوسيطة، ومن مائة ألف في المطوَّلات). قد تُغتفَرُ خطاياه في العربية حين يسمح للناشئة بالوصول فيه إلى ما يريدون في خضَمٍّ هذا الكم الهائل من المفردات. أما في داخل الجذر الواحد فعددُ المفردات المنضوية تحته من الأسماء عددٌ محدود لا يُخشى من الضياع فيه، ولا سيما حين تُستخدَمُ الوسائل الطباعية المناسبة كالعودة إلى السطر، وتسويد الحرف، أوكتابته بلون مداد مختلف، أو غير هذا وذاك.

إن الحديث عن ترتيب ألفبائي قبل أنْ تُعتمَد آلية مُحْكمةُ الضبط في ترتيب حروف العربية وحركاتها تجيب عن الأسئلة التي طرحناها، وتكون في متناوَلَ المستخدِم العادي حديثٌ فيه كثيرٌ من التجوُّز. ولك أنْ تعتبر هذا

بالموازنة بين المعاجم العربية التي تقول إنها مرتبة ترتيبا ألفبائيا، فإنْ وجدت أنها تختلفُ في ما بينها اختلافاً بيِّناً في ترتيب مداخلها -وهي مختلفة حقا- فلك أنْ تقول إنها أخلَّت بعلة وجود هذا الترتيب؛ إذ ليس له من فضل، على مساوئه الكثيرة في التفريق بين أبناء الأسرة الواحدة، سوى أنَّه يُفترَضُ فيه أنَّه يتبع منهجا صارما لا يحيد عنه، فلا يختلف الترتيب فيه بين زيد وعمرو، وإنما هو ترتيب ثابت تعرفه الجماعة اللغوية كلها، فلا يمكن أن يكون محل خلاف واجتهاد بين المستخدمين.

يشعر بعض أصحاب الترتيب الألفبائي بالحرج لاعتمادهم على هذا الترتيب الذي يُعد مغايرا لروح العربية وجوهر تصريفها، فيتدبرون الأعذار كما رأيت. غير أننا لم نشأ في هذه المقالة أن نتناول المسألة من هذه الزاوية؛ فليس المعجم كتابا في النحو، ولا كتابا في التصريف، وليس مطلوباً منه أنْ يحل محلهما، ولا يعود المستخدم إليه لاستنطاقه عن أسرة هذه الكلمة أو تلك -وإنْ كان في هذا كبير فائدة- وإنما يعود إليه للبحث عن كلمة أو عبارة، وعن تعريفها ودلالتها وأمثلتها. وفي ذهن القائمين بالترتيب الألفبائي -شعروا بالحرج أو لم يشعروا- أن الوصول إلى المفردة فوق كل اعتبار، وأنَّ هذا يأتي في سلَّم أولويات المعجم. ونحن لا نختلف معهم في أنَّ الوصول إلى المفردة هو الخطوة الأولى في استخدام المعجم، وبدونها لا قيمة له. وسهولةُ الوصول إلى المفردة أولوية لا شك في وجاهتها، وتيسير استخدام الناشئة للمعجم ضرورةٌ في العالَم العربي.

هذه مسلَّمات لا نجادل فيها. لكننا نسأل عن جدوى الترتيب الألفبائي، وعن مدى كفاءته في بلوغ هذه المسلَّمات. مدى كفاءة الترتيب الألفبائي في بلوغ الهدف المنشود بيت القصيد الذي لم يخطر في بال الباحثين النظر فيه، فكأنهم خُدِعوا به، فسلَّموا به دون نقاش اعتمادا على ما ألفوه من سهولة هذا الترتيب في المعاجم الغربية، فانحصر نقاشُهم في ما يُلحِقُه هذا الترتيب من حَيف وضَيْم بنظامِ الاشتقاق في العربية، ومن تشتيت لمفردات الأسرة الواحدة.

بيد أننا حاولنا أن ننظرَ في حقيقة ما يُزعَم من قدرة هذا الترتيب على تيسير استخدام المعجم أمام الناشئة، وأمام غيرهم، فعرضْنا في مقالتنا صوراً من صعوباته التي لم يُلتَفَتْ إليها، أو التي هُوِّنَ من شأنها، فبدا لنا أنها لا تقل خطراً عن صعوبات البحث عن الجذور، ولكنها من طبيعة أخرى حتى ليصحّ أنْ يقال في فرارهم من صعوبة هذا الترتيب إلى ذاك ما قيل لصاحب السراج والفتيلة : "فررتَ من شيءٍ ووقعتَ في شبيهٍ به" (الجاحظ : البخلاء، ص 18). ولكنه وَهْمُ البساطة القادم من المعجم الأوروبي؛ فصُنّاع المعاجم الألفبائية العرب، وجميعهم ممن يتقن لغة أجنبية أو أكثر، أغرتهم بساطة البحث في المعجم الأوروبي فنقلوا التجربة دون أنْ يتدبروا جميع محاذيرها في العربية.

لا أثَرَ لشيء من الصعوبات التي ذكرناها في ترتيب الجذور: فلا عدد حروف العربية، ولا ترتيب هذه الحروف، ولا صور الهمزة المختلفة، ولا الفرق بين الألِف (أ) وحرف المدِّ واللين (ا)، ولا ألف المد (آ)، ولا الفرق بين الحركة والحرف، ولا غيرُ هذا مما ذكرناه أعلاه يؤثِّرُ في ترتيب الجذور لسبب بسيط هو أنَّ هذه الجذور لا تأخذ في اعتبارها إلا الحروف الصوامت، وليس في هذه الحروف الصوامت أدنى خلاف في مسألة الترتيب التي تعنينا. وعلى المرء أن يوازن بين مزايا الترتيب الاشتقاقي وصعوبات اكتشاف الجذور المتحولة فيه من جهة، وصعوبات الترتيب الألفبائي وما يؤدي إليه من تشتيت الأسرة الواحدة من جهة أخرى قبل القطع في اختيار هذا الترتيب أو ذاك.

الإحالات

1- إمالة الحرف في هذا الموضع، وفي جميع المواضع الأخرى التي لا يشار فيها إلى خلاف ذلك، منّا، وليس في الأصل.

2- يقول ابن فارس بعد أنْ ذكر رأيه في أنَّ لغة العرب توقيف، وأنَّ الله وقَّفَ آدمَ على ما احتاج إلى علمه في زمانه: "ثم علَّم بعد آدم -عليه السّلام- من عرب الأنبياء -صلوات اللّه عليهم- نبياً نبياً ما شاء أن يُعلِّمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمّد ﷺ فآتاه الله -جل وعز- من ذلك ما لم يؤتِه أحداً قبلَه تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة. ثم قرَّ الأمرُ قرارَه، فلا نعلمُ لغةً من بعده حدثتْ" (الصّاحبي، ص 33).

3- ليس في الكتاب باب للضاد ولا للظاء.

4- لم يُتَحْ لنا الاطلاعُ على هذا المعجم الذي يوحي عنوانه بأنه كان أقرب إلى المعجم المختص منه إلى المعجم العام.

5- في الأصل : "حاوله".

6- ربما يكون الزمخشري قد أخذ هذا الترتيب عن أبي المعالي البرمكي الذي أعاد ترتيب معجم "الصحاح" للجوهري على أساس أوائل حروف الكلمات (عبد الغني أبو العزم: معجم الغني الزاهر، ص 13).

7- للبحث عن كلمة (مباعَدة)، على سبيل المثال، المبنية على الجذر (ب ع د)، يُبحث عن مدخل التقاليب الستة المحتملة لحروف الجذر في باب الثلاثي الصحيح من العين لأن حرف العين أبعدُ حروف الجذر الثلاثة مخرجا، يليه الدال ثم الباء، فتكون الطبقة الأولى مدخلَ التقاليب: ("باب العين والدال والباء معهما: ع ب د - د ع ب - ب ع د - ب د ع مستعمَلات - ع د ب - د ب ع مهملان")، ثم يُبحث في الطبقة الثانية عن مدخل الجذر (ب ع د) تحت مدخل تقاليب باب العين والدال والباء معهما، ثم يُبحث أخيرا في الطبقة الثالثة عن مدخل كلمة (مباعَدة) تحت مدخل الجذر (ب ع د).

8- لا نعني هنا إلا بالتعقيد الناتج عن التركيب الثنائي أو الثلاثي للمداخل. أما التعقيد الناتج عن تصنيف الكتاب بحسب مخارج الحروف، وعن تمييز الخليل بين الصحيح والمعتل، وبين الثلاثي وغيره من الجذور فله شأنٌ آخَر، وليس هذا موضع الحديث عنه. أنظر مناقشة ابراهيم بن مراد لنظرية المعجم في اللسانيات الغربية الحديثة (مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 10-21)، وهذا القول المنسوب لـ جون لينز، ص 16.

9- يقول ألان ري : "لا يعود نجاح الترتيب الألفبائي، وهو رمز المعجم على وجه التحديد عند الغالبية الساحقة من القراء، إلا لجدواه العملية؛ فسُخْفُ هذا الترتيب على المستويين المفهومي واللساني أمرٌ طبَّقت شهرته الآفاق" (ص 20).

10- لا بد من الإشارة إلى أنَّ في العربية مواضعَ لم يستقرَّ فيها الهجاءُ على وجهٍ حتى الآن، وأكثر ما يكون هذا في كتابة الهمزة التي قد يختلف هجاؤها من بلد لآخَر، بل قد يختلف في البلد الواحد بين شخص وآخر. مثال هذا (المسؤول والمسؤولية)، أو (المسئول والمسئولية) -كما في المعجم الوسيط- و(الهيأة) و(الهيئة) والياء التي تكتب كالألف المقصورة بلا نَقْط، والتاء المربوطة التي تكتب كالهاء بلا نَقْط. إلا أنَّ عدد هذه المواضع ليس كبيراً لحسن الحظ، وتجاوز هذا الأمر يسيرٌ إلى حد كبير. غير أنه لا بد من أنْ يؤخذ في الحسبان في أي ترتيب ألفبائي يعتمد على صورة الحروف في الخط بكتابة الكلمة الواحدة أحيانا في مدخلين، وبالإحالة إلى أحدهما في الآخَر.

11- لم نجعل للألف المقصورة (ى) مكانا في هذا المثال لأنها لا تأتي في وسط الكلمة.

12- أنظر هذه الأمثلة وغيرها في Le Petit Robert.

13- لئن كان ترتيب الدخيل مثل (إبريز) على الألفباء أمراً ضروريا لعُجمته وغياب جذر له، فإن ترتيب المشتقات مع الأفعال، وترتيب الكلمات الجامدة مثل (رجل) ترتيباً ألفبائياً مسألةٌ فيها نظر؛ فالرأسُ اسمٌ جامد، ولكنَّ الفعل (رأَسَ) وما اشتقَّ منه من أفعال وأسماء مرتبةٍ تحت الفعل إنما هو مشتقٌّ من (الرأس) الذي يُجعلُ وحدَه في ترتيب ألفبائي. والأسماء المعرَّبة مثل (درهم) تُسلَكُ مع الدخيل في ترتيب ألفبائي مع أنها مفردات قد تنتظم في أسَر كالكلمات العربية الخالصة، فتتولَّد منها جذور تُبنى عليها المشتقات؛ فـ (الدرهم) يتولَّد منه الفعل (دَرْهَمَ)، فتقول العرب: "دَرْهَمت الخبّازى" أي صارت كالدراهم، ويتولَّد منه (الدَّرْهَم) وهو المحبُّ المال، ويُصَغَّرُ على (دريهِم) (انظر مقالتنا: «De la racine au mot ou du mot à la racine, problé matique de la création d'une mémoire de l'emprunt en arabe»).

المصادر والمراجع

أ- باللّغة العربيّة

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت : دار صادر، د.ت.
- ابن مراد، إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، طبعة 1؛ بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1997.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسُنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت : مؤسسة بدران، 1382هـ/ 1963 م.
- أبو العزم، عبد الغني، معجم الغني الزاهر، نسخة الكترونية على قرص مدمج تفضَّل المؤلِّف مشكوراً بإهدائها لنا عام 2009.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة 3 ؛ القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، 1377هـ/ 1958 م.
- الجاحظ، أبو عثمان بن بحر، البخلاء، بيروت : منشورات دار الفكر، د. ت.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد، المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم، طبعة 1؛ دمشق : دار القلم، 1410هـ/ 1990 م.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني :كتاب التعريفات، بيروت : مكتبة لبنان، 1978.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، بيروت :دار صادر، 1399هـ/ 1979 م.
- العلايلي، عبد الله، المرجع، معجم وسيط، علمي لغوي فني، مرتب وفق المفرد بحسب لفظه، طبعة 1؛ بيروت : دار المعجم العربي، المجلد الأول، 1963.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المُقْري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، بيروت : المكتبة العلمية، د. ت.
- الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق وتعليق نصر الهوريني، بيروت : دار الفكر، د. ت.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، طبعة 1؛ بيروت : منشورات الأعلمي للمطبوعات، 1408هـ/ 1988 م.
- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، إشراف رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، طبعة 1؛ بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996.
- جبران، مسعود، رائد الطلاب، طبعة 28؛ بيروت : دار العلم للملايين، 2004.
- حجار، جوزف نعوم، المرجع، قاموس معاصر عربي-فرنسي، بيروت : مكتبة لبنان ناشرون، 2002، 1.

- نكري، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد: مصطلحات جامع العلوم "الملقّب بدستور العلماء"، إشراف رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، طبعة 1؛ بيروت : مكتبة لبنان ناشرون، 1997.
- عبد المسيح، جورج متري، لغة العرب، طبعة 1؛ بيروت : مكتبة لبنان، الجزء الأول، 1993.
- ريغ، دانيال، السبيل، معجم عربي-فرنسي، فرنسي-عربي، باريس : مكتبة لاروس، 1983.
- المنجد الأبجدي، طبعة 9 ؛ بيروت : دار المشرق، 1993.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، طبعة 1؛ بيروت : دار المشرق، 2000.
- المنجد في اللغة والأدب والعلوم، طبعة 15؛ بيروت : المطبعة الكاثوليكية، 1956.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، لاروس، 1420 هـ/ 1999 م.
- مجمع اللغة العربية الأردني، معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن، طبعة 1؛ بيروت : مكتبة لبنان ناشرون، 2006.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، طبعة 3؛ دار عمران، 1985.

ب- باللغة الأجنبية

- Hamzé, Hassan, 1988. "De la racine au mot ou du mot à la racine: problématique de la création d'une mémoire de l'emprunt en arabe". In : T. Baccouche, A. Clas et S. Mejri (éd.), 1988. La mémoire des mots. Revue tunisienne de sciences sociales. Actes des Vèmes Journées Scientifiques du Réseau LTT (AUPELF-UREF). Tunis, 25-27 septembre 1997. Tunis: Publication du CERES. 35ème année. n° 117. pp. 61-74.
- Rey, Alain, 1977. Le lexique : Images et modèles. Du dictionnaire à la lexicographie. Paris: Armand Colin. Collection « Linguistique ». p. 307.
- Robert, Paul, 2004. Le Petit Robert. Texte remanié amplifié sous la direction de Josette Rey-Debove et Alain Rey. Dictionnaire Le Robert. Paris.